٦.٢

حوار كوني

٤= أعداد في السنة في ١٦ لغة

ترجمة: منير السعيداني
تصميم: ربيع محمصاني

التعويض لفائدة و. إي. بي. دوبواز

آلودن مويس

التعددية في دراسات الحركة الاجتماعية

دوناتيلا ديلا بورتا

علم الاجتماع في العالم العربي

ساري حنفي

السياسات في الشرق الأوسط

›أزمة النفايات اللبنانية
›تطبيع العنف الأقصى
›حماية المدنيين

علم الاجتماع بعد الشيوعية

›أن تكون إنسانا في عالم لاإنساني
›نشوء علم اجتماع عمومي صيني

منتدى الجمعية الدولية لعلم الاجتماع يحل بالنمسا

›أن تكون محليا، أن تكون كونيا
›قضايا اجتماعية في النمسا

أعمدة خاصة

›علم الاجتماع والتغير المناخي
›الحرية والعنف في الهند
›الكتابة والبحث
›تقديم الفريق الكازاخي

النشرة الأخبارية

العدد ٢ من السلسلة ٦ -تموز ٢٠١٦

www.isa-sociology.org/global-dialogue/

GD

الافتتاحية

علم اجتماع يصدر عن الهوامش

كثيرا ما يصدر علم الاجتماع الأكثر تجديدا عن هوامش الأكاديميا بل وأحيانا من خارجها أصلا. من الحالات البارزة و.إي. بي. دوبواز (W.E.B. Du Bois) الذي قد يكون أكثر علماء اجتماع الولايات المتحدة الذي جابوا العالم أهمية. هو موضوع كتاب ألدون موريس (Aldon Morris) الجديد «العَالِم الممنوع» (The Scholar Denied) الذي نقدّمه في هذا العدد. يبيّن موريس أن دوبواز عالم الاجتماع الأفرو-أمريكي الذي تدرب في ألمانيا وفي جامعة هارفارد قاد ونظم مدرسة أتلانتا في علم الاجتماع تلك التي كانت في مثل علمية وصرامة مدرسة شيكاغو ذات الهالة القدسية. ولولا عنصرية الأكاديميا التي كانت حينها ولاتزال موجودة إلى الآن لكان دوبواز حاز الاعتراف بكونه المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية. ولأنّه لم يلق التقدير وحُجب عنه الاعتراف فقد غادر المجال الأكاديمي وصار محررا يعلق على الشؤون العامة حيث ألّف بعضا من أهم الكتب حول العرق والطبقة والتجربة الذاتية للعنصرية، وفكرِ وحدة عموم-أفريقيا (Pan-Africanism) وامبريالية الولايات المتحدة.

في هذا العدد نلتقي ممثلين آخرين لعلم الاجتماع الذي يصدر عن الهوامش، حيث يصف ديميتري شالين (Dmitri Shalin) الشجاعة والنزاهة اللتين قابل بهما فلاديمير يادوف (Vladimir Yadov) البنى البيروقراطية في الاتحاد السوفياتي والنظرة التي بها تقدم في مسيرته خلال الحقبة ما بعد السوفياتية. مِثْلا بِمِثْلٍ يصف فرانسوا لاشابال (François Lachapelle) الكيفية التي بها كانت تجربة شِنْ يِيوَان (Shen Yuan) الماركسي اللينيني وعضو الحرس الأحمر تقوده نحو علم اجتماع نقدي بحيث صار وجها كاريزميا يُلهم خيال طلابه. ويتقفى ساري حنفي الذي يحاوره محمد الإدريسي في هذا العدد تعرجات الطريق الوعرة التي قادته من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا نحو دكتوراه في علم الاجتماع من فرنسا كما يصف الفترات المديدة التي قضاها في القاهرة ورام الله قبل أن يستقر في بيروت حيث يرأس تحرير المجلة العربية لعلم الاجتماع إضافات. متحررا من الخوف لدى نقده السلطات، يعيش ساري وجودا هشّا واهبا الطاقة لعلم الاجتماع في الشرق الأوسط.
في الشرق الأوسط دائما، تمدنا نسرين شاعر بتحليل رائع لأزمة النفايات اللبنانية وللحركات الاجتماعية التي تولدت عنها فيما تجادل كل من ليزا حجار وأميتاي إيتزيوني (Amitai Etzioni) الواحد منهما الآخر حول مشروعية العنف الإسرائيلي ضد المدنيين اللبنانيين، ما مورس منه بعدُ وما قد يتمّ العمل على التوسع في ممارسته.

نختم بجولة حول المنظمات الوطنية. لنا سلسلة من المقالات تأتينا من النمسا نورد أولها وهو تقديم لمنتدى الجمعية الدولية لعلم الاجتماع الثالث الذي سينعقد في فيينا خلال الفترة من ١٠ إلى ١٤ جويلية، ٢٠١٦، لتتبعه أربع مقالات تتناول حالة الباحثين العلميين الاجتماعيين النمساويين الشباب. ومن الولايات المتحدة، يلخص ريلي دانلاب (Riley Dunlap) وروبرت برول (Robert Brulle) تلك المادة الهائلة التي تمكنا من جمعها حول التغير المناخي نتيجة عمل جماعي أقيم ضمن الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع. كما نورد بيانين صادرين عن اللجنة التنفيذية للجمعية الدولية لعلم الاجتماع وعن العلماء الاجتماعيين الهنود يدينان العنف والتهديدات التي تطال حرية التعبير في الحرم الجامعي الهندي. ومن أستراليا، تصطفي راوين كونيل (Raewyn Connell) زبدة تجربتها في تعليم علماء الاجتماع الشبان كيفية صياغة بحوثهم. ونختم بتقديم فريق حوار كوني الكازاخي الرائد الذي رفع أعضاؤه التحدّي الهائل لترجمة علم الاجتماع إلى لغتهم الوطنية.

يمكن الاطلاع على حوار كوني في ١٦ عشر لغة على موقع ج د ع اج ISA website.
ترسل كل المساهمات مباشرة إلى العنوان: burawoy@berkeley.edu

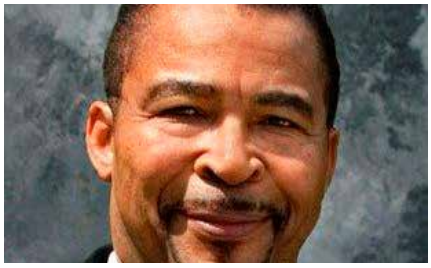

ألدون موريس، عالم الاجتماع الأمريكي ، الذي يعتبر دو بواز مأسس علم الاجتماع في الولايات المتحدة.

دوناتيلا ديلا بورتا، عالمة الاجتماع الإيطالي ، تروي كيف أنها أصبحت واحدة من كبار العلماء الحركات الاجتماعية في العالم اليوم.

ساري حنفي، نائب رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع ورئيس تحرير المجلة العربية لعلم الاجتماع (إضافات) يتحدث عن التحديات التي تواجه علم الاجتماع العربي.

GD

تصدر حوار كوني بفضل الدعم السخي لمنشورات سايج (SAGE Publications)

> فريق التحرير

المحرر: مايكل بورواي.
محرر مشارك: غاي سايدمان.

محررون متصرفون: لولا بوسوتيل، أوغست باغا.

محررون مستشارون: مارغرت أبراهام، ماركوس شولز، ساري حنفي، فينيتا سينها، بنيامين تيجيرينا، روزماري بابرت، إيزابيلا بارلينسكا، ديلاك سيندوغولو، فيلومين غوتييرز، جون هلموود، غيارمينا جاشو، كالينا كانيران، مارينا كوركيشيان، سيمون مابادمينغ، عبد المؤمن سعد، عائشة ساكتنبار، سيلي سكالون، ساواكو شيراهاسي، غرازينا سكابسكا، إيفانجيلا تاستسوغولو، شين شون يي، إيلينا زدرافوميسلوفا.

محررون أقليميون:

العالم العربي: ساري حنفي، منير السعيداني، محمد الإدريسي.

البرازيل: غوستافو تانيغيتي، أندريزا غالي، أنجيلو مارتينس جدونيور، لوكاس آمارال، رافائيل دو سوزا، بوينو آلفيس، خوليو دافيس.

كولومبيا: ماريا خوسي آلفاريس ريفادوللا، سيباستيان فيلاميزار سانتاماريا، أندريس كاسترو آروخو.

الهند: إيشوار مودي، راشمي جين، براغيا شارما، جيوتي سيدانا، نيدهي بانسال، بانكي باتناغار.

أندونيسا: كامنتو يونارتو، هاري نوغروهو، لوسيا راتيه كوسومادیوي، فينا إترياتي، إنديرا راتنا إيراواتي باتيناساراني، بينيديكتوس هاري جوليفان، محمد شهاب الدين، دومينغوس إيلسيد لي، أنطونيوس أريو سيتو هارديجانا.

إيران: ريحانة جافادي، عبد الكريم بستاني، نياييش دولاتي، محسن رجبي، وحيد لانجنزاد.

اليابان: ساتومي ياماموتو، فوما سيكيغوشي، شينشا كاميو، كاناكو ماتاكي، كاهو مياهارا، يوكي ناكانو، يوترو شيموكاوا، ساكيي يوشيكو.

كازخستان: آيغول زابيروفا، بيان سماغنبيت، دورنبيك كوليمينوف، عادل رودينوف، غاني مادي، آلماش تليسبابيفا.

بولونيا: آدم موللر، آنا وانزيل، جاكوب بارزيويسكي، جوستينا كوشينسكا، جوستينا زيلينسكا، كاميل ليبينسكي، كارولينا ميخايلويسكا، كريستوف غوبانسكي، ماريوس فيكيلزتيان، مارتينا ماشيوش، ميخولاي ميرجويسكي، باتريسيا بينداراكويسكا، فيرونيكا غاويرسكا، صوفيا بينزا.

رومانيا: كوزيما روغينيش، كورينا براغورا، أندريا آكاساندري، رومانا كانتاراجيو، ألكسندرو دوتو، ركساندرا يورداش ميهاي بوغدان ماريان، أنجليكا مارينسكو، آانكا ميهاي، مونيكا نادراغ، بالاز تليغدي، إيليزابيتا توما، إيلينا تودور.

روسيا: إيلينا زدرافوميسلوفا، آنا كادنيكوفا، آسيا فورونكوفا.

تايوان: جينغ ماو هو.

تركيا: غول تسوبارسيو غولو، إيرماك إيفرين.

مستشار إعلامي: غوستافو تانيغوتي.
مستشار التحرير: آنا فيلاريال.

> في هذا العدد:

الافتتاحية: علم اجتماع يصدر عن الهوامش ٢

>علم الاجتماع بوصفه نذرا

التعويض لفائدة و. إي. بي. دوبواز،
بقلم آلودن مويس ٤

التعددية في دراسات الحركة الاجتماعية،
بقلم دوناتيلا ديلا بورتا، إيطاليا ٧

>علم الاجتماع والسياسات في الشرق الأوسط

علم الاجتماع في العالم العربي: حوار مع ساري حنفي،
بقلم محمد الإدريسي، المغرب ٨

السياسة الحيوية في أزمة النفايات اللبنانية،
بقلم نسرين شاعر، هولاندا ١٢

تطبيع العنف الأقصى: الحالة الإسرائيلية،
بقلم ليزا حجار، الولايات المتحدة ١٤

حماية المدنيين،
بقلم آميتاي إيتزيوني، الولايات المتحدة ١٧

>علم الاجتماع في ظل الشيوعية

أن تكون إنسانا في عالم لاإنساني: في حفظ ذكرى فلاديمير يادوف،
بقلم ديميتري ن. شالين، الولايات المتحدة ١٨

نشوء علم اجتماع عمومي صيني،
بقلم فرانسوا لاشابال، كندا ٢١

>منتدى الجمعية الدولية لعلم الاجتماع يحل بالنمسا

أن تكون محليا، أن تكون كونيا،
بقلم بريجيت آولنباشر، رودولف ريشتر وإيدا سلايسكوغ، النمسا ٢٣

اللامساواة والفقر والازدهار في النمسا،
بقلم كونيليا دلاباجا، يوليا هوفمان وآلبان كنيشت، النمسا ٢٦

التفاوتات الاجتماعية، اللاجئون والحلم الأوروبي،
بقلم روث أبراموسكي، وبيامين غروشل، آلا نشينك وديزيري ويلك، النمسا ٢٧

التكافؤ الجندري والجامعة النمساوية،
بقلم كريستينا بينر وسوزان كينك، النمسا ٢٩

زمن العمل والنضال من أجل حياة أفضل،
بقلم كارينا آلتريتر وفانز آستليثنر وتيريزا فيبيش، النمسا ٣٠

>أعمدة خاصة

علم الاجتماع والتغير المناخي، بقلم يرلاي أي. دانلاب وروبرت جي. برول، الولايات المتحدة ٣١

الحرية والعنف في الهند، بقلم اللجنة التنفيذية للج د ع اج ٣٣

الكتابة والبحث: المنطق والممارسة، بقلم راويين كونيل، أستراليا ٣٥

تقديم الفريق الكازاخي
بقلم آيغول زابيروفا، بيان ساماغامبيت، عادل روديونوف وماديار بيكوف غاني، كازاخستان ٣٧

التعويض لفائدة و. إي. بي. دوبواز

بقلم آلدون موريس (Aldon Morris)، الجامعة الشمالية الغربية (Northwestern University)، إيفانستون، الولايات المتحدة

ألدون موريس

عُرف آلدون موريس ببحوثه ذات الباراديغمات المتحولة حول الحركات الاجتماعية وعلى الأخص بكتابه الفائز بعدة من الجوائز وهو «جذور حركة الحقوق المدنية» (The Origins of the Civil Rights Movement) الذي أكد على الأساس التنظيمي والثقافي للاحتجاج الاجتماعي. في هذا المقال، يقدم كتابه الجديد الذي طال انتظاره «العَالِمُ الممنوع» (The Scholar Denied) الصادر عن مطبوعات جامعة كاليفورنيا، سنة ٢٠١٥ ليروي التاريخ المبكر لعلم الاجتماع في الولايات المتحدة بوصفه قصة بروز لمدرسة شيكاغو وتهميشا لمدرسة أتلانتا على الصورة التي يمكن تمثيلها بالتعارض بين وجهيْن قياديين هما روبرت عزرا بارك (Robert Park) من جهة ووليم إدورد بورغهارت دوبواز («W. E. B.» William Edward Burghardt Du Bois) من جهة ثانية. ويبيّن موريس الكيفية التي بها طوّرت مدرسة دوبواز في أتلانتا برنامجا بحثيا مساويا في قوّته لبرنامج مدرسة شيكاغو، وإن لم يكن بنفسه شهرته بأيّ حال من الأحوال. لقد ساعدت العنصرية التي كانت تستشري ضمن حقل علم الاجتماع المحترف على بروز علم اجتماع مدرسة شيكاغو وسيادته على تطوّر علم الاجتماع بصفة أعم. واليوم لا يزال دوبواز وجها ملهما في الفكر الاجتماعي ضمن مجال علم الاجتماع وخارجه فيما خبا بارك مثل ثمرة ذاوية على غصنها. باعتبار إنجازاته يجدر اعتبار و.إي.بي. دوبواز المؤسس الحقيق لعلم الاجتماع في الولايات المتحدة.

كان و.إي.بي. دوبواز مؤرخا أفرو-أمريكيا وروائيا وشاعرا ومثقفا عموميا وصحفيا ونشاطا-قائدا وعالم اجتماع من أبناء القرن العشرين، ومن كل هذا ليس دوبواز معروفا بما أنجزه بوصفه عالم اجتماع رائدا إلا نادرا. بدلا من ذلك يُنظر إليه دائما على أنه مثقف عمومي جذري صار قائدا للأمريكان السود بفضل معاركه الإيديولوجية الملحمية ضد القائد الأسود المحافظ النافذ بوكر تاليافيرو واشنطن (Booker Taliaferro Washington).

في كتابي الجديد العالم الممنوع: و.إي.بي. دوبواز وميلاد علم الاجتماع الحديث أجادل بأن دوبواز طور أوّل مدرسة علمية في علم الاجتماع الأمريكي وهي مدرسة دوبواز أتلانتا التي ازدهرت خلال العقدين الأولين من القرن العشرين. تمّ ذلك في جامعة أتلانتا (وتسمى الآن كلارك أتلانتا، وهي جامعة سوداء صغيرة وفقيرة الحال تقع في أتلانتا، ولاية جورجيا) وكان من بين أعضائها أكاديميون سود وطلاب في سلك الإجازة وسلك ما بعد الإجازة وعناصر من قادة جماعة السود. بميلادها على هوامش الأكاديميات النخبوية ضمّت مدرسة دوبواز-أتلانتا باحثين محترفين وهواة وأثمر عملها الميداني وتحاليلها النظرية مقاربة علمية مترسخة الجذور في جماعة مضطهدة.

كان مشروع دوبواز متمردا في معنى تطويره تحاليل مناهضة للهيمنة، ولمظاهر التفاوت اللامتساوي العرقي والاجتماعي. في تلك الحقبة كانت الداروينية الاجتماعية التي كانت تبرّر التميز العنصري الأمريكي والاستعمار الأوروبي للشعوب الملونة على امتداد العالم هي المنظور العلمي الاجتماعي السائد موفرة الدعم الإيديولوجي للإمبراطوريات البيضاء في أوروبا وأمريكا. لقد كانت العنصرية الموغلة تترافق يَدًا بِيَدٍ مع إجماع يخترق العلوم الاجتماعية والطبيعية الأمريكية مفاده أن السود كائنات أدنى من البيض بيولوجيا. بوصفه عالما سوسيولوجيا انبرى دوبواز لدحض الادعاء القائل بأن التفاوت العرقي

ناتج عن خصائص عرقية ذات محددات بيولوجية. بدلا عن ذلك نظّر لكون التفاوت العرقي قائم على التمييز والاضطهاد. بادئا بكتابه أَسْوَدُ فلاديلفيا (Philadelphia Negro) الذي نشر سنة ١٨٩٩ ومواصلا في دراسات لاحقة، استشهد دوبواز بقرائن ميدانية مكّنت من دحض منهجي للعنصرية «العلمية».

يوثّق كتاب العالم الممنوع جهود دوبواز لتأليف فريق بحثي منتجا علم اجتماع متمردا في ظل رعاية مخبر أتلانتا لعلم الاجتماع. في تعارض مع علم الاجتماع الوثير السائد، استخدمت مدرسة دوبواز مقاربات متعددة المناهج مستخدمة البحث الكمي والبحث الكيفي من أجل إسقاط دعاوى الدُّونيّة السوداء الكامنة. كانت تجديدات المدرسة في باب تجميع المعطيات مدفوعة بمشروع نظري (وتحرّري) مستعجل ألا وهو تحديد الأسباب العلمية للتفاوت العرقي ومن ثمَّ إظهار خَوَر المعتقدات السوسيولوجية والشعبية السائدة التي كانت تعتمد القول إن السود كانوا ذوي دونيّة طبيعية مشدودين إلى الأبد إلى أسفل درجات الحضارة الإنسانية.

انطلاقا من هذه الجهود العلمية، بدأ دوبواز وزملاؤه في صياغة مساهمة نظرية أكثر اتساعا محاججين بأن الخطّ اللوني، أي تلك البنية الكونية المستدامة لسيادة البيض تدعمها قوى مماثلة لهم اقتصادية وسياسية وإيديولوجية على امتداد كل العالم، أنتج التنضيد العرقي الذي نَحَت عالم القرن العشرين الاجتماعي. الأعراق من هذه الوجهة اختلاقات اجتماعية وليست كيانات بيولوجية. في بدايات القرن العشرين، تمسك علماء الاجتماع الأمريكان بشدة بالبراهين ذات الأساس البيولوجي على اعتبارها تفاسير للحقائق السوسيولوجية، وعلى النقيض من ذلك كان دوبواز يبجّل التحاليل البنيوية فيما يعترف بأن قُدرات الإنجاز البشري بإمكانها أن تؤثر في البني الاجتماعية وأنه بإمكانها أحيانا تغييرها. بل إن دوبواز، وفضلا عن ذلك، أكد على أن على علماء الاجتماع إذا ما راموا تفسير التفاوت الاجتماعي أن يتفحصوا التفاعلات ما بين الطبقة والعرق والجندر. وعليه فإن السعي إلى التحرّر الإنساني يتضمن بالضرورة معارك من أجل تجاوز الاضطهادَيْن الطبقي والعرقي.

في عمله المبكر طوّر دوبواز مفهوم «الوعي المزدوج» منظّرا بذلك للذات على أنها نتاج اجتماعيّ يتولّد من التفاعل الاجتماعي والتواصل ولكنه نتاج مسبوك بصفة بالغة من خلال العرق والسلطة. لاحقا جادل دوبواز بأن الحداثة انبنت على الاتجار بالعبيد الأفارقة وعلى العبودية وهو ما وفّر قوة العمل والبضائع الحيوية التي يمكن للبرجوازيات الغربية استغلالها من أجل تطوير الرأسمالية الحديثة.

لعهود طويلة قبلت الحكمة السوسيولوجية الأمريكية بنسبة السوسيولوجيا العلمية إلى جامعة شيكاغو حيث يُدّعى أن كلّية تامة البياض والرجالية طورت سوسيولوجيا علمية ومن ثم بَثت هذه المقاربة إلى باقي الجامعات النخبوية الأمريكية البيضاء. ولكن كتاب العالم الممنوع حطّم قصة الأصل الميثولوجية هذه مُظهرا بدلا عن ذلك الكيفية التي بها طوّرت مدرسة دوبواز-أتلانتا سوسيولوجيا متكاملة عقدين أبكر مما كان في شيكاغو. وعلى الرغم من أن دوبواز طوّر أول مدرسة علمية في علم الاجتماع الأمريكي فإن علماء الاجتماع البيض، وقد استبد بهم تهديد أفكار المدرسة الراديكالية وعلى الأخص في ما يتعلق بالعرق، استخدموا السلطة الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية لإبقاء منظور دوبواز طي الكتمان على امتداد قرن. يبيّن كتاب العالم الممنوع أن مدرسة دوبواز أنتجت آكاديميين أرقى من علماء اجتماع شيكاغو ومؤسسين بيض آخرين. ولكن التمييز المؤسسي أجّل إدماج العديد من مساهمات دوبواز في التيار الرئيس لعلم الاجتماع في الولايات المتحدة على امتداد غالب القرن العشرين وحتى اليوم وإن كانت العديد من أفكاره الأكثر تأثيرا قد استُوعِبَتْ ضمن المنجز العلمي الاجتماعي المُكرّس وقد نسبت تلك الالتماعات الفكرية خطأ إلى علماء اجتماع بيض.

كان على مدرسة دوبواز-أتلانتا أن تتجاوز إشكاليات جمة. في تناقض صارخ مع علماء الاجتماع البيض الذين كانت أجندة الوضع القائم لديهم مدعومة بسخاء من قبل أرباب الصناعة الذين رحّبوا بما أُضْفِيَ عليهم من الشرعية عن طريق ما يسمّى «العلم الموضوعي»، مُنع دوبواز من تقلد منصب الأستاذ في الجامعات ذات الصيت، وكان يفتقر إلى الموارد التي كان يمكن لتلك الجامعات أن توفرها له. في جامعته السوداء المُجَوَّعَةِ كان دوبواز يتقاضى راتبا بخسا وكان ممنوعا من تلقي تمويلات البحث المناسبة وكانت أفكاره المتجذرة محل رقابة ومنع متواتر من قبل مواقع النشر المرموقة.

في كتاب العالم الممنوع أُوَثّق الكيفية التي بها طوّرت مدرسة دوبواز برنامجا علميا اجتماعيا أهليا تحدّى العنصرية العلمية التي كانت محل دعم واسع على امتداد الجامعات الأمريكية. أرسى دوبواز هذه المدرسة لدى جماعة السود المقهورة حيث استند إلى الموارد الشحيحة التي كانت لدى من كان من أعضاء الجماعة محظوظا نسبيا. كان الأكاديميون والطلاب وقادة الجماعة يتلقون مرتبات بائسة مقابل عملهم الأكاديمي وكان البعض يتبرّع بالعمل التطوعي من أجل إنتاج علم اجتماع متمرّد. مع دوبواز آمنوا أن البحث الأكاديمي يمكن أن يستخدم سلاحا من أجل كشف زيف السّيادة البيضاء، مجتهدين تطوّعا على أمل أن يدعم عملهم الحرية في المستقبل.

استخدم دوبواز رأس مال التحرّر من أجل المضي في تطوير علم اجتماع أهلي. مستندة إلى دعم الجماعة، أنتجت مدرسة أتلانتا برنامجا بحثيا يصفه مايكل بورواي بأنه يتميز «استقلالية مترسخة جديرة بعلم اجتماع عمومي سمح لدوبواز ولزملائه الأفرو-أمريكان بأن يبتدعوا ويستديموا علم اجتماع متميز كان أكثر علمية من علم اجتماع مدرسة شيكاغو الذي كان حينها يحتفظ بعلامات آثار قوية لفلسفة تاريخ تأملية، وكان الأول أكثر انتقادا للوضع القائم من الثاني».

لم تنتج مدرسة أتلانتا علم اجتماع متباعد أو منفصل بل انخرطت في علم اجتماع عمومي ساعية إلى القضاء على مظاهر التفاوت الوطنية والكونية. مبكرا جدا، بدأ دوبواز سنة ١٩٠٠ بتنظيم «مؤتمر عموم أفريقيا» جامعا قادة وآكاديميين من ذوي الأصول الأفريقية من كل أنحاء العالم من أجل النظر في الأفكار التي يمكن أن تساعد على الإطاحة بأنظمة جيم كراو (Jim Crow) العنصري (قوانين تدعم التمييز العرقي العنصري في جنوب الولايات المتحدة-المترجم) وبالاستعمار. في بلده، ساعد دوبواز على تنظيم «حركة نياغارا» (Niagara Movement) والجمعية الوطنية لترقّي الملونين (National Association for the Advancement of Colored People) اللتين هاجم كلاهما هجوما مباشرا التميز العنصري. أسس دوبواز مجلة الأزمة (The Crisis) التي حللت الاضطهاد الجندري والطبقي والحرب وأطلقت سهامها عليهما. طوال حياته المديدة، كان دوبواز ناقدا شرسا للوضع القائم ساعيا على الدوام إلى فضح البنى الاجتماعية والتشكيلات الثقافية التي تعرقل حرّية الإنسان.

ومثلما بيّن ذلك مايكل بورواي، على علم الاجتماع أن يعود إلى جذوره الراديكالية إذا ما أراد أن يظل ذا أهمية. يمكن للتحاليل النقدية المنيرة للقوة وللهيمنة على الإنسان أن تُوجد ضمن علوم الاجتماع الأهلية، وعلوم الاجتماع ما بعد الكولونيالية والنظرية الجنوبية. وحتى ضمن علوم الاجتماع البرجوازية الغربية يمكن أن نعثر على مكونات راديكالية تسعى إلى الإصداع بالحقيقة في وجه القوة. توفر مدرسة دوبواز ما يسميه بورواي «علامات باراديغمية مُعلنة لتحدّي المناظير المهيمنة» وهي المساهمة التي لطالما ظلت غير مرئية بفعل تهميش المدرسة. تأسيسا على مثال دوبواز، يبين كتاب العالم الممنوع أن الأكاديميا العلمية الاجتماعية في حاجة إلى أن تكون ملتزمة سياسيا وصارمة وعلى الأخص إذا ما انخرطت في المجادلات العمومية. وبالفعل على علوم اجتماع التابع (subaltern sociologies) حتى أن تكون أكثر صرامة من تلك التي تنتج ضمن الوضع القائم بالضبط بسبب خطورة الرهانات. لا يزال علماء الاجتماع على جهل بأهمية علم اجتماع دوبواز لأنهم يعتقدون أنه بالكاد أنتج «علم اجتماع ميداني أسود» أو أنه اعتنى ب»قضايا السود» مضطلعا بدوره مثقفا عموميا عظيما. ولكن هذه النظرات تختزل إنجازات

<<

دوبواز اللامعة في غيتو ضيق محيلة إياها على ما لا يتجاوز علم اجتماع السود بدلا من القول بإسهامها في نظرية أو منهجية أوسع مدى. يفترض في الدلائل التي يوفرها كتاب العالم الممنوع أن تزيل هذه الدعاوى الخاطئة وأن ترسّخ لدوبواز ومدرسته موقعا في هيكل عظماء علم الاجتماع جنبا إلى جنب مع كارل ماركس وماكس فيبر وإيميل دوركايم، هناك إلى حيث ينتمي، بحيث يفسح في المجال لعلماء الاجتماع أن يعرفوا حكمة مدرسة دوبواز-أتلانتا فيثروا خيالهم العلمي الاجتماعي.

في آخر العالم الممنوع أختم بتأمّل نهائي حول أهمية مساهمة مدرسة دوبواز في علم الاجتماع قائلا إنه إذا ما قَدَرَت مدرسة علمية تجديدية على أن تمدّ عروقها خلال أكثر الأزمنة سوءا، في خضم إرهابِ سحل الجموع وهجومات النخب الآتية من الجماعة التي أرادت تحريها وتمييز مجتمع عنصري يمنع عنها الموارد الحيوية، فقد يكون ثمّة أمل لكلّ مَنْ عَمِل من أجل إنتاج معرفة تهدف إلى فهم الإنسانية وتغييرها.

توجّه كل المراسلات إلى آلدون موريس على العنوان amorris@northwestern.edu

التعددية في دراسات الحركة الاجتماعية

بقلم دوناتيلا ديلا بورتا (Donatella della Porta)، مدرسة المعلمين العليا، فلورنسا، إيطاليا

دوناتيلا ديلا بورتا واحدة من الأكاديميين الأكثر شهرة دوليا لغزارة إنتاجها في مجال الحركات الاجتماعية. يُغطّي عملها بلدانا عدة ولكن على الأخص بلدانا من أوربا وأمريكا اللاتينية ويقيم جسورا بين العديد من الاختصاصات وعلى الأخصّ بين علم الاجتماع والعلوم السياسية. باعتبارها واحدة من أكثر مستخدمي المقاربة متعددة المناهج كتبت دوناتيلا وشاركت في كتابة ثمانية وثلاثين (٣٨) كتابا. بحثها الأخير يغطّي مجال علم الاجتماع السياسي بداية من العنف السياسي (العنف السياسي السري Clandestine Political Violence, ٢٠١٣) والسيطرة على الاحتجاج (هل يمكن إنقاذ الديمقراطية؟ Can Democracy be Saved? ٢٠١٣) والفساد السياسي (نظام الفساد الخفي مشترك التأليف مع ألبرتو فانوتشي The Hidden Order of Corruption , Alberto Vannucci, ٢٠١٢) وعلاقات الحركات الاجتماعية بالديمقراطية (التعبئة من أجل الديمقراطية Mobilizing for Democracy, ٢٠١٤) وصولا إلى الردود على النيوليبرالية (الحركات الاجتماعية في أزمنة التقشف Social Movements in Times of Austerity, ٢٠١٥). لطالما نذرت دوناتيلا جهدها لشباب الأكاديميين من بلدان مختلفة وهو ما تُواصل الاضطلاع به من موقعها الجديد بوصفها عميدة معهد الإنسانيات والعلوم الاجتماعية في مدرسة المعلمين العليا في فلورنسا (إيطاليا) حيث تدير كذلك مركز دراسات الحركات الاجتماعية (Center on Social Movement Studies (Cosmos)). في المقال المدرج أدناه تبرز نظرتها لدراسات الحركة الاجتماعية وانخراطها الملتزم فيها.

دوناتيلا ديلا بورتا

تولّد اهتمامي بالحركات الاجتماعية من مسارات مختلفة. في القلب منها كان بالتأكيد اهتمامي الكبير بالاحتجاج مقرونا إلى تجاربي في النشاط النضالي الطلابي وكذا إحباطي حيال ما كان يبدو لي حينها نتائج بالغة الهزال لاستثمارات ضخمة للموارد والآمال العريضة. على أنّه كان ثمّة نوع من المصادفة، تلك التي أظن أنها عامل مسبب لنتائج عدة في سياق حياة الأكاديميين. في حالتي أنا، انبثق انخراطي في حقل البحث هذا عَرَضًا على أثر طلبي من آلان توران (Alain Touraine) الذي كان نشر أعمالا عن المجتمعات التابعة (الموضوع بالغ المناسبة لجنوبية مثلي) أن يُشرف على بحثي للماستر في مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية في باريس. أجابني بأنه كان يرغب في ذلك ولكنه كان قد غيّر تركيزه نحو الحركات الاجتماعية. فخمّنت: وَلِمَ لاَ؟

جلبتني العديد من المصادفات الطارئة الأخرى إلى الاتصال بشبكة متعاظمة وحيوية من الأكاديميين الباحثين عن بارايغمات جديدة لتفسير الحركات الاجتماعية بمن في ذلك سيدني تارو (Sidney Tarrow) الذي علق على أول مقال لي حول الحركات الاجتماعية وكان مُرْشِدا (mentor) وصار صديق عمر. صياغة رسالتي للدكتوراه ضمن برنامج دولي في المعهد الجامعي الأوروبي (European University Institute) أكسبني مهارات لغوية ولكن وعلى الأخص تذوقا لثقافات أخرى. المؤطرون هناك، من فيليب شميتر (Philippe Schmitter) إلى أليساندرو بيزورنو (Alessandro Pizzorno) طوروا فضولي الذي حملني إلى ما يتجاوز حدود الاختصاص. على أثر فراغي من رسالتي للدكتوراه دفعتني المَحْسُوبِيات في الأكاديميا الإيطالية نحو تجارب مثيرة في الخارج مُحوّلة التجربة السلبية للهجرة إلى تجربة بالغة الإيجابية في «كوسموبوليتانية راسخة الجذور»، كما وهبت لي العديد من المصادفات المحظوظة فرصا لتطوير تعاونٍ مع أكاديميين شبان وبناء شبكات ومراكز للبحث بما في ذلك تأسيس مركز دراسات الحركة لاجتماعية (Cosmos) الذي يوجد مقره الآن في مدرسة المعلمين العليا في فلورنسا بإيطاليا.

وفيما كنت أستكشف مواضيع أخرى خلال بحثي وتدريسي ظللت مشدودة أكثر لدراسات الحركة الاجتماعية للعديد من الأسباب، المعرفي منها والعاطفي والعلائقي. فقد وجدت أولا وقبل كل شيء أن أغلب الباحثين الذي عالجوا هذا الموضوع أناس ودودون تحركهم على الغالب رغبة في تحسين أحوال العالم. كثيرا ما كانت تجاربهم في الالتزام الاجتماعي والسياسي محل نقد من قبل أكاديميين يعالجون مواضيع أكثر انخراطا في السائد، ولكني وجدت بدلا من ذلك أنهم برهنوا على نجاعة أكبر في تطوير الحقل الفرعي وكذا في دفع عاطفية المناخ بين علماء الحقل. بل إن الظروف

>>

السياسية كانت تفرض عليهم على الدوام تجديدا نظريا مستمرا ذلك أن الحقل الذي اعتُبرت فيه السياسات غير المعهودة هامشية أو مَرَضية، كان عرضة لتحدٍّ عميق ترفعه في وجهه موجات الاحتجاج الجديدة، ذلك الاحتجاج الذي يزيد من القبول الاجتماعي والأكاديمي «لسياسة أخرى» خارج الميدان البرلماني الاعتيادي.

ويفسر هذا التعريف الواسع للسياسة كذلك السبب الذي يجعل دراسات الحركة الاجتماعية تنزع نحو الإثراء النظري المتقاطع. باعتبار انبثاقه من التجسير القائم بين مقاربات تخصصية مختلفة، بدءا من التفاعلية الرمزية إلى علم اجتماع التنظيم ومن علم الاجتماع النظري إلى علم السياسة، بنى علماء الحركة الاجتماعية جهاز أدوات صنعوه من المفاهيم والفرضيات وذلك من خلال المزج بين مكاسب حقول معرفية مختلفة. وكان هذا التيار يتزايد اتساعه على مرّ الزّمن منطلقا من علم الاجتماع إلى العلم السياسي شاملا الجغرافيا والتاريخ والإناسة والنظرية المعيارية والقانون وحتى الاقتصاديات كلما جلب انفجار نزاع سياسي جيلا جديدا إلى التناول الأكاديمي للحركة الاجتماعية.

ما استسغته كذلك في هذا المجال (وآمل أن أكون قد ساهمت فيه) هو الموقف الإيجابي تجاه البحث على أساس الخبرة الميدانية. ففضلا عن انتقائيتها النظرية، كانت دراسات الحركات الاجتماعية كذلك تعددية من الناحية المنهجية. فقد استخدمت البحوث حول الحركات الاجتماعية عددا بالغ الاختلاف من الطرائق بانية جسورا بين المنهجيات الكيفية والمنهجيات الكمية. ولئن كان في الحقل نقد ونقد ذاتي في ارتباط بالتخطيط لطرائق مخصوصة في البحث ووضعها موضع الاستخدام (مراوحة بين دراسات الحالة و«التحليل الحدثي» الكمي) فإن الحرب المنهجية لم تندلع وسادت في الحقل التعددية المنهجية. وبينما تقع القصص المتداولة ضمن العديد من الحقول الفرعية للعلوم الاجتماعية في مقابلةِ الوضعية بالآفاق التأويلية على المستوى الإبستيمولوجي، أو تتجادل في التعارض بين الافتراضات الوجودية حول مدى القول بوجود عالم حقيقي، ينزع أكاديميو الحركة الاجتماعية إلى اعتماد نظرات أكثر تنسيبا. حتى الباحثون الذين يميلون أكثر إلى الافتراضات الوضعية الجديدة اعترفوا بأهمية نحت المفاهيم فيما لم يتخل البنائيون عن البحث عن معرفة بينذاتية. يُزاوج القسم الأكبر من البحث في الحركة الاجتماعية بين الانتباه إلى البنى والتمثلات (الإمكانيات السياسية المتاحة وما بُنِيَ عليها من أطر) معتبرين إياها شديدة الارتباط. مِثْلاَ بِمِثْل يزاوج معظم الباحثين بين نوع من التشكك في القوانين العامة ونوع من الرغبة في الذهاب إلى ما هو أبعد من دراسة الحالة نظريا.

لقد حفزت هذه النظرة الإدماجية إثمارا متقاطعا ونوعا من القدرة على بناء معرفة مشتركة. في هذه السيرورة، تمّت المزاوجة بين المقاربات الاستقرائية والاستدلالية وكذا بين المنهجيات الكيفية والمنهجيات الكمية، كما تمّ، وعلى نحو واسع، اعتماد استراتيجيات منهجية متمازجة بالتوازي مع التطعيم المتداخل بين الطرائق. والحقيقة أن دراسات الحركة الاجتماعية كانت ذات روح عملية في ما يهم استخدام مختلف التقنيات المتوفرة من أجل تجميع المعطيات وتحليلها. ولئن كان القليل من أكاديمي الحركة الاجتماعية يبدون من المؤمنين بأن على العلم الاجتماعي أن يكون محايدا أو أن عليه أن يكون خاضعا للأهداف السياسية، فإن درجات الالتزام السياسي التي يتم الدفع بها في العمل العلمي تمتد على طيف واسع مثيرة مجادلات معيارية وإيتيقية مهمّة.

ثمة العديد من التفاسير المختلفة لهذه التعددية النظرية التجديدية. من المؤكد أنّ علماء الحركة الاجتماعية، وبالنظر إلى الافتقار إلى قواعد البيانات المناسبة من قبيل تلك التي يمكن أن توجد مثلا في دراسات الانتخابات أو التنضيد الاجتماعي، استخدموا تقنيات مختلفة لتجميع المعطيات. في هذا، لا تكون التحقيقات الموجودة حول ساكنة بأكلمها إلا قليلة الفائدة للاستقصاء عن الأقليات الحركية فيما لا تحفظ إلا القليل من تنظيمات الحركات أرشيفات أو حتى قائمات للمشاركين. كان استجلاب طرائق في تجميع المعطيات وتحليلها من حقول أخرى ثم تطويعها، وكذا ابتداع طرائق جديدة، بالغي المساعدة على تعزيز التحليل الامبريقي للحركة الاجتماعية. كما كانت ثمة ضغوط معيارية من أجل إنتاج معرفة لا تكون في وجهة التنظير العلمي فحسب بل وكذلك في وجهة التدخل الاجتماعي حيث كان للبحث المشترك الأطراف، المخطط له بما يتناسب مع موضوعه، أثر دافع نحو ميلاد أفكار منهجية جديدة.

وعلى الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية تقف دراسات الحركة الاجتماعية على شفا المخاطرة بأن تصير ضحية نجاحها ذاته، وعلى الأخص أنها، وفيما كانت تستمر في تناميها على امتداد العشريات الأخيرة، ركزت الاهتمام على الشمال الكوني في حين كانت تجد عسرا في التنسيق مع ما كان يجري من البحث حول سياسات التنازع (contentious) في الجنوب الكوني.

للاتجاه العام تجاه التدويل المعولم في العلوم الاجتماعية بعض المظاهر الإيجابية وعلى الأخص إذا ما فهم التدويل في معنى تجارب بلدان ومؤسسات أكاديمية أو ثقافات مختلفة. ويمكن للتدويل أن يجعلنا منتبهين إلى مختلف المقاربات والطرائق والأساليب والممارسات بحيث توضع التجربة الوطنية الخاصة ضمن منظور مقارن، وهو ما يدعم النظر النقدي والتعددية الفكرية. ولكن يمكن لذلك التدويل، إذا ما كان عن طريق التعلق بتقليد مخصوص (أو تطور لذلك التقليد)، أن يكون أكثر إشكالية. على اعتبار تمتعي بما يكفي من الحظ للتأطير والإشراف على بحوث في الحركات الاجتماعية قام بها طلبة دكتوراه ومتمتعون بزمالات ما بعد الدكتوراه ينحدرون من ٣٥ بلدا مختلفا، فقد تعلمت منهم قدر ما يمكن أن تكون عليه الفائدة كلما ذهبنا إلى أبعد مما يسود من المقاربات الأنجلوسكسونية وبقية الأرثودوكسيات الأخرى. إن إيماني بهذا التحفيز المستمر الذي يأتيني من أجيال أكثر شبابا يجعلني متفائلة حيال قدرة دراسات الحركة الاجتماعية على ممارسة الانعكاسية الذاتية.

توجه كل المراسلات إلى دوناتيلا ديلا بورتا على العنوان
donatella.dellaporta@sns.it

> علم الاجتماع في العالم العربي:

حوار مع ساري حنفي

ساري حنفي

يعمل ساري حنفي حاليا أستاذا لعلم الاجتماع وهو رئيس لقسم العلوم الاجتماعية والدراسات الإعلامية في الجامعة الأمريكية في بيروت. هو أيضا رئيس تحرير إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع التي تصدر بالعربية، وهو نائب رئيس كل من الجمعية الدولية لعلم الاجتماع والمجلس العربي للعلوم الاجتماعية. تشمل اهتماماته البحثية علم اجتماع الهجرة وسياسات البحث العلمي وكذا المجتمع المدني وتشكل النخب والعدالة الانتقالية. كتابه الأخير « البحث العربي ومجتمع المعرفة: نظرة نقدية جديدة» (مع ر. أرفانيتس) (صدر بالعربي مع مركز دراسات الوحدة العربية و بالانكليزي مع راوتلج). لم يساهم إلا القليلون مثلما ساهم ساري حنفي في تطوير علم اجتماع العالم العربي ولم يُقدم إلا قليلون مثلما أقدم هو على المضيّ خطوات في التوسط بين علوم اجتماع العرب وعلوم الاجتماع الغربية. هنا يستجوبه محمد الإدريسي، أستاذ علم الاجتماع بالجديدة، في المغرب.

محمد الإدريسي (م.إ.): ترعرت في مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في دمشق وكنت مسجلا للدراسة في الهندسة المدنية قبل أن تتجه إلى علم الاجتماع. أكان لخلفيتك الاجتماعية أثر في اتخاذ قرار التحول هذا؟

ساري حنفي (س.ح.): نعم بالفعل. في ذلك الوقت، خلال السنوات الأولى من السنوات ١٩٨٠ كنت مسيسا جدا، وكنت أريد أن أغير العالم. بالطبع أنا الآن بالكاد أفهمه. عندها كنت مشغولا بقضيّتين: فلسطين المحتلة والدكتاتورية في سوريا، وقادتني القضيتان إلى علم الاجتماع. لقد أثر فيَّ كثيراً إيقافي لأول مرة على أثر مظاهرة بمناسبة يوم الأرض في مخيم اليرموك في دمشق حيث ترعرعت. قال لي أحد ضباط المخابرات «بالكاد تملأ كل مجموعتكم الصغيرة باص واحد. يمكن أن يزج بجميعكم في السجن». لقد كانت الدول التسلطية العربية تقلل على الدوام من قيمة ما أسميه «أناس الباص» (أي الحفنة) المنخرطين في الاحتجاجات الحماسية سواء أتمّ تعريفهم على أنهم مثقفون منشقون أم بصفة أعم على أنهم من متنوّري الطبقة الوسطى. وقتها لقد بهرتني تحاليل ميشال فوكو لميكروفيزياء السلطة والسياسة الحيوية (bio-politics). ذهبت إلى فرنسا من أجل الاستمرار في هذا التفكير. كنت أرغب في وضع اليد على تحليل علمي لنخبة الدولة ولكن وفي ذات الآن ساعدني نشاطي النضالي على فهم علم الاجتماع لا على أنه مشروع مهني ونقدي فحسب، حسب تصنيف مايكل بورواي، بل وكذلك بوصفه التزاما عموميا ونوعا من الدفع نحو السياسات.

<<

م.إ.: ما كانت التحديات الماثلة في وجه المزاوجة بين علم الاجتماع المهني وعلم الاجتماع العمومي؟

س.ح: في العالم العربي لم يكن ذلك يسيرا. يفهم علم الاجتماع مثله كمثل كل العلوم الاجتماعية الأخرى على الأرجح لا على أنه فن حرب، ينزع عن الناس حسهم المشترك وأيديولوجياتهم، مثلما اقترح بيير بورديو، بل على أنه أداة للدولة في خضم مشاريعها التحديثية. تعمل قوتان على نزع الشرعية عن العلوم الاجتماعية: النخبة السياسية التسلطية والبعض من المجموعات الإيديولوجية وعلى الأخص منها بعض المجموعات الدينية. كلاهما يؤكد على الأصول الإشكالية للعلوم الاجتماعية (نشوؤها خلال الحقبة الاستعمارية) وتمويلاتها الأجنبية. واليوم أنا أعتقد أن المشكل ليس مطروحا مع المجموعات الدينية فحسب بل وكذلك مع ما أسميه اليسار «اللاليبرالي» العربي. كلاهما من الصّلف بحيث ينزعان إلى التغاضي عن التحوّلات الحاصلة على الأرض ويقاومان قيما بمثل عالمية مفهوم الديمقراطية. لقد كشفت الانتفاضات العربية ولا شك بعضا من التطورات الإدراكية ولكن لم يكن للعلوم الاجتماعية كبير أثر في الدفع نحو التغيير وعقلنة المجادلات باستثناء تونس تلك الحالة الاستثنائية التي اضطلع فيها الأكاديميون بدور هام في تعزيز الحوار داخل المجتمع والتعاون مع المجتمع المدني. لقد سرني جدا منح جائزة نوبل للرباعي الراعي للحوار الوطني في تونس حيث شكل ذلك انتصارا رمزيا ذا دلالة.

م.إ.: هل ساهم علماء الاجتماع في مثل هذه التطورات الإدراكية في حقبة ما بعد الانتفاضات العربية؟

س.ح.: كانت معظم الدراسات ما بعد الكولونيالية في المنطقة تبسيطية وعاجزة عن فهم التحوّلات في العالم العربي. إلى حد اللحظة، فشلت العديد من الانتفاضات العربية لا فقط بسبب الامبريالية والهيمنة الكولونيالية الجديدة بل وكذلك بسبب التسلطية منغرسة الجذور ومديدة العمر، وكذا بسبب الافتقار إلى الثقة في ذلك القسم من الشعب الذي انخرط في سيرورة تشرّب قيم من قبيل التعددية والديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية. يحتاج العالم العربي إلى أدوت علمية اجتماعية من أجل فهم الحركات الاجتماعية على الطريقة التي وصفها آصف بيات (Asef Bayat) الاختراقات (encroachments) الصّامتة والمديدة ولكنها متغلغلة لدى الناس العاديين ضمن المجال العام لما هو مملوك وسلطوي من أجل تأمين عيشهم وتحسين حياتهم.

من وجهة نظري يبحث علم الاجتماع على الدوام على إثارة المناقشات حول قدرة الفاعلين الاجتماعيين على تغيير مجتمعهم. دوري بوصفي باحث اجتماعي أن أظهر لايوجد شيء مطلق السوء ولا كلّي الحسن. يذكّرنا علم الاجتماع، بخياله السوسيولوجي وتركيزه على قدرة الفاعلين (agency)، بالطبيعة المعقدة للظاهرة الاجتماعية. بكلمات أخرى يذكّر علمُ الاجتماع الجمهورَ بالتفكير في الكفاح الذي يخوضه الناس بما يتجاوز التفسيرات المتواترة للنزاعات على أنها جيو-بوليتيك (الدولة الفلانية والدولة العلانية تزوّدان «المعارضة» بالسلاح) وما يتجاوز الصراعات بين المجموعات الإثنية (وهي الوجهة التي يفهم بها، ويال الأسف، العديد من الأكاديميين والوسائط الإعلامية وغير المختصين من الناس الصراع في بلدان مثل سوريا أو البحرين). ويذكّرنا علم الاجتماع كذلك بأنّه علينا أن نحلّل التحالفات على معنى تقاطع المصالح لا على معنى المعسكرات (معسكر المقاومة في مواجهة معسكر الإمبريالية، إلخ...)، وبأن الدولة الإسلامية (داعش) ليست الوحيدة في ممارسة التكفير و تبرير إهدار الدم للإنسان المقدس (Homo Sacer بمعنى الذي يعطيه له جيورجيو أجامبن Giorgio Agamben) بل كذلك يفعل من يلقون بالبراميل المتفجرة على المدنيين. ويذكرنا علم الاجتماع كذلك بأن الشباب لم يلتحقوا بداعش بمجرد أن قرأوا كتبا معينة أو اتبعوا بعض تأويلات القرآن الكريم بل لأنهم كانوا يحيون في سياق من الإقصاء السياسي والاجتماعي.

م.إ.: وما الدور الذي اضطلع به علم الاجتماع العمومي فعليا في العالم العربي؟

س.ح.: لا يزال على العالم العربي أن يقتنع بأهمية دور العلم الاجتماعي في عقلنة الجدل الاجتماعي وفي توفير الحلول للمشاكل التي تواجهها حداثتنا. في المنطقة العربية قليلا ما نسمع بتقارير لتوجيه سياسات (white paper) كتبه باحثون اجتماعيون بطلب من السلطة العمومية ومن ثمّ يناقش في الفضاء العمومي. حتى عندما استخدم الدكتاتور التونسي زين العابدين بن علي سلاحا إيديولوجيا في صراعه القاسي ضد الإسلاميين التونسيين على امتداد السنوات ١٩٩٠ لم يعتمد الرجوع إلى العلوم الاجتماعية بل إلى العلوم الصلبة. وتُعامل اللقاءات العلمية بمثل ما تعامل به الاجتماعات العمومية الأخرى، فهي تنتظم تحت أنظار البوليس. في نفس الوقت لم يساعد علماء الاجتماع بعضهم البعض حيث لم يكوّنوا جماعة علمية يمكن لها أن تبرز صوتا مؤثرا أو أن تحميَ من يقفون موقفا نقديا من السلطة.

م.إ.: هذه نقطة بالغة الأهمية: لماذا تتسم الجماعة العلمية بالضعف في هذه المنطقة؟

س.ح.: تعزيز الجماعة العملية يحتاج سيرورتين: على المهنة أن يكون لها وضع قانوني ولكن على ذلك الوضع أن يكون ممأسسا من خلال جمعيات وطنية. السيرورتان غائبتان في العالم العربي. ليس ثمة إلا ثلاث جمعيات علمية اجتماعية ناشطة (لبنان وتونس والمغرب) ومما يثير الاهتمام أن في هوامش الحرية في هذه البلدان الثلاثة أكثر ممّا هو موجود في أقطار عربية أخرى. مؤخرا ناقش المجلس العربي للعلوم الاجتماعية الناشئ حديثا الكيفية التي يمكن بها لهذه المجلس أن يعزز من إمكانية تطوير الجمعيات الوطنية.

ومثلما قلت ذلك سابقا، على الجماعة العلمية أن تكون منتظمة حتى تواجه لا الدولة القمعية فحسب بل وكذلك تلك القوى التي تريد أن تنزع الشرعية عن العلم الاجتماعي. كثيرا ما شعرتْ السلط الدينية أنّها محل تهديد من قبل الباحثين الاجتماعيين على اعتبار تنافس المجموعتين حول شرعية خوض الخطاب العمومي. شاهدتُ مرة مجادلة تليفزيونية متوترة تواجه فيها الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي (الذي كان يجادل بأن الإسلام ضد أي شكل من تحديد النسل) والثانية رئيسة الاتحاد العام للمرأة السورية، وهو جزء من المنظمات الشعبية التسلطية التي يتم تعيين قياداتها بحسب درجة ولائهم للسلطة، من حيث افتقدت الحجج لاي مضمون علمي. وعلى الرغم من أن تحديد النسل من ضمن مجال علم الاجتماع وعلم السكان فإنه لم تتم دعوة أيّ باحث اجتماعي للمشاركة في هذه المجادلات العمومية. مثال آخر من قطر. تحتمي السّلطة القطرية ضد الموجهين السياسيين والدينيين المحافظين من خلال دعوة الفروع القطرية للجامعات الأجنبية إلى تدريس نفس البرنامج الذي يُدرس في مراكز جامعاتها. ولكن من سيحمي الأساتذة المنضوين في هذه الجامعات المُسقطة بالمظلات؟ في حوار نُشر مؤخرا، وبغية حماية نفسه، أكد رئيس جامعة كارنيغي ميللون في قطر أن البرنامج المُدرّس بالجامعة هو مسؤولية السلطات المحلية. إذا، يحاول كل طرف أن يتجنب النقاش في المجال العام في سياق إشكالي حيث حرية التعبير محدودة. يمكن لنوع من «فضاء العلم» أن يصير فضاء استثناء خارج سلطة المجتمع (extra-territorial) في معنى أن القوانين المحلية لن تُطبّق بالضرورة ما يتوجب توفره من الحرية في نقد المجتمع المحيط، ولكن هذا ما يزال محدود للغاية. مع كل أسف مع سلعنة الجامعات فقد افتقد الكثير منها من التحول لفضاء للنقد أو فضاء مهتم في حاجات المجتمع المحلي. طبعا هناك استثناءات هامة لذلك كما أظهرت لنا الإنتفاضات العربية.

م.إ: بصفتك نائب رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع (ج د ع اج)، كيف يمكن لك أن تعزز مأسسة الجماعات العلمية الاجتماعية؟

<<

س.ح.: يمكن للج د ع اج أن تضطلع بدور كبير في هذا المعنى. انتخبتُ في مؤتمر يوكوهاما الدولي لسنة ٢٠١٤ من أجل خدمة المنظمات الوطنية على امتداد أربع سنوات. فرضت على نفسي خمس أولويات. أولاها أن أشجع المزيد من التعاون شمال جنوب على المستوى الفردي والمؤسسي والجماعي بين الجماعات العلمية الاجتماعية. ثانيا، آمل في أن أشجع علماء الاجتماع من كل أرجاء العالم ولكن على الأخص من جنوب أمريكا وأفريقيا والشرق الأوسط على الالتحاق بالجمعية باعتبار أن عدد أعضاء ج د ع اج في هذه المناطق لا يزال قليلا مع كل أسف. ثالثا، سأحاول أن أجلب تمويلات حتى أغطّي تكاليف مشاركة علماء اجتماع من البلدان الفقيرة (الصنفان ب وج) في مؤتمرات ج د ع اج. رابعا سأعمل على تشجيع الجمعيات الوطنية لبلدان أمريكا الجنوبية وأفريقيا والشرق الأوسط على الانخراط كأعضاء جماعيين في ج د ع اج. أخيرا أرغب في أن أرى ج د ع اج تشارك بفعالية أكبر في دعم الجماعات العلمية الوطنية من خلال تمويل زيارات أكثر عددا لجمعياتها وتشجيع التشبيك الإقليمي. أنت ترى أن مهمتي لا تزال ماثلة أمامي بكل ضخامتها.

توجه كل المراسلات إلى ساري حنفي مباشرة على العنوان <sh41@aub.edu.lb>

و إلى محمد الإدريسي على العنوان<mohamed-20x@hotmail.com>

السياسات الحيوية لأزمة النفايات اللبنانية

بقلم نسرين شاعر، جامعة أوترخت، هولاندا

القمامة تتراكم في بيروت

خلال شهر أغسطس آب من سنة ٢٠١٥، استحالت الاحتجاجات اللبنانية التي انطلقت جوابا على أزمة النفايات حركةً مضادة للفساد. وفّر التدبير المتصرّف في أزمة النفايات عدسة أظهرت ما في داخل السياسات الحيوية اللبنانية، كاشفة عن الطريقة التي بها تفاعلت الدولة اللبنانية والأحزاب الطائفية وتعززت أنماط العنف الطبقي والمسلط على المواطن.

انطلقت أزمة النفايات في بيروت خلال شهر يوليو تموز من سنة ٢٠١٥ عندما بدأت النفايات تتكدس على قارعات شوارع المدينة. كانت الحكومة قد أمضت عقدا طويل المدى مع شركة تجميع النفايات سوكلين (Sukleen) وهي العلاقة التي تعتبر نموذجية بالنسبة إلى أنماط الخوصصة اللبنانية التي تكون فيها تعاقدات الحكومة مصنوعة من مادة فيها الكثير من الولاءات السياسية والفساد والسرقة. مسّ انتشار حملة «طلعت ريحتكن» التي تشكلت من نشطاء حركيين من أبناء الطبقة الوسطى المنتظمين في المجتمع المدني وفي شبكات التواصل الاجتماعي جمهورا واسعا ضمّ منظمات المجتمع المدني ومجموعات طلابية ويساريين ومناهضين للطائفية وتجمعات نسوية، وجندت المحتجين للتحدث في قضايا أكثر شمولا من قبيل الفساد والزبونية وانعدام الفضاء العام وإلغاء النظام الطائفي وتعزيز المحاسبة ضد العنف البوليسي.

شارك أكثر من ٧٠٠٠٠ شخص في التجمع الاحتجاجي الكبير الذي كان يوم ٢٩ أغسطس آب. ولكن منعرجا كان قد حدث أسبوعا قبل ذلك عندما نأى منظمو حملة «طلعت ريحتكن» بأنفسهم عن المحتجّين في الشوارع. كانت الاحتجاجات قد اتخذت منعرجا عنيفا واتُّهِم الكثيرون بأنهم «مندسون» وبأنهم يخرّبون الاحتجاج غير العنيف. بل إن نشطاء «طلعت ريحتكن» طالبت السلطات بأن تقمع المندسين وبأن «تنظف الشوارع» من المحتجين العنيفين مدعين أن هؤلاء المحتجين الشباب كانوا من «مخربي» حركة أمل. خلال الأيام التالية تحدّى العديد من المتظاهرين (من اليسار في أغلبهم) منظمي «طلعت ريحتكن» بشعارات من قبيل «أنا مندس» منددين بالوصم الازدرائي الذي تحويه لفظة مندس ومطالبينهم بإصدار اعتذار.

ولكن الحادث كشف انقساما حادا. باستخدامهم لفظة مندسين كانت الوسائط الإعلامية اللبنانية والسياسيين وبعض الناشطين الحركيين يعيدون إنتاج خطاب طبقي عنصري يُقصي المحتجين بالاستناد إلى «مظهرهم الجسدي المختلف». أسمتهم صحيفة لبنانية ب»الكلاب» فيما أقصاهم آخرون على اعتبارهم « ذوي الصدور العارية» و»ذوي الأقنعة». وادّعت بعض الصحف الموالية لأحزاب سياسية سنية وشيعية أن المحتجين أتوا من أحياء شيعية عمالية مثل «الخندق الغميق» وأنهم على ارتباط بحزب الله فيما ادّعى آخرون أن المحتجين كانوا لاجئين سوريين وفلسطينيين.

وكان الردّ على المحتجين عنيفا حيث استخدمت شرطة «مكافحة الشغب» الأسلحة بغية تحطيم أجسادهم وحبسها. متسلحة بلفظة «مندسين» شرّعت تكنولوجيا نزع الصفة الإنسانية استخدام العنف ضد المحتجين الآتين من الطبقات ذات الدخل القليل والأصول غير لبنانية. في نظام السياسة الحيوية اللبناني يجرّم من يسمون بالمندسين، وهم من الطبقات العاملة وغير المواطنين، ويتركون ليلقوا حتفهم فيما تعتبر أجساد المنتمين إلى النخب المحظوظة جديرة بالحياة فيسمح لها بالعيش.

>>

أتباع حملة «طلعت ريحتكم» محتجين على الحكومة اللبنانية

رد المحتجون بأن نظموا ومارسوا أشكالا غير تقليدية من الرعاية لحماية المشاركين من عنف البوليس. على أثر كلّ موجة من الإيقافات الاعتباطية كانت تنبجس الاعتصامات بطريقة عفوية قبالة السجون وكانت تتكرر وتستحيل ممارساتِ مقاوَمَةٍ. كانت اللافتات الهازئة والهزلية تنتقد الشيطنة واستخدام لفظة الاندساس. وكتب البعض «أنا خندق (اسم المنطقة التي يُزعم أن المحتجين يأتون منها). « نحن المندسين» و»# إندساس»، «هذه ثورة الاندساس»، «تعالى اندس وشاهد كم أنا وديع» فيما كان آخرون يهزؤون من عناصر الشرطة السريين «المندسين» في الحشد.

انتشر «استيعاب» المندس هذا، فحينما ادّعى رئيس اتحاد التجار البيروتيين أن المحتجين «الشيوعيين» («الذين تقيأتهم روسيا») سيحطمون الاقتصاد والوجه «المتحضر» للبلد حوّل المحتجون قلب مدينة بيروت إلى «سوق أبو رخوصة» مبتدعين سوق براغيث (سوق الأشياء المستعملة والقديمة، المترجم) كبرى على أرضية الفضاء غير قانوني الخصخصة والمحرم و»المزخرف» في وسط بيروت، سوقا جلبت آلافا من الناس كانوا ينخرطون جماعيا في محاكاةٍ ساخرة للانتقادات، مرفّهين عن أنفسهم في ذلك الفضاء الذي استصلحوه.

ما الخبايا الكامنة ضمن النظام الطبقي والمواطني اللبناني التي يمكن كشفها من خلال الاحتجاج على نفايات المدينة؟ يسمح النظام القانوني اللبناني للنخب السياسية بأن تستفيد من المناقصات على التصرف في النفايات، وهذه النخب متصلة بالسكان من خلال شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية الرأسمالية تعززها الطائفية السياسية. ويشترك في السياسات الحيوية في لبنان دولة نيوليبرالية وفاعلون طائفيون حوّلوا حياة النخبة وأجسادها إلى أصناف اقتصادية عليا فيما تُستعبد أجساد غير المنتمين للنخبة وتُراقب.

معظم مدافن النفايات موجودة في المناطق المهمشة. والحقيقة أن عقد «سوكلين» انتهى عندما أغلق سكان من منطقة «نعمه» الطريق إلى مدفنٍ رئيس للنفايات تسبّب في تبعات صحية خطيرة وضررا بيئيا خطيرا منذ افتتاحه سنة ١٩٩٨. وعلى الرّغم من أن الحكومة وعدت بغلقه سنة ٢٠٠٤ فإنه لا زال قيد الاستخدام حتى سنة ٢٠١٥. من يقطنون على قرب من المدفن معرضون إلى مخاطر بيئية وإلى التسمم والسرطنة بما جسّد العلاقة بين الطبقات وأزمة النفايات والحكومة والأحزاب الطائفية والرقابة المسلطة على أجساد الناس الذين يحيون على مقربة من مدافن النفايات معرضين إياهم إلى موت بطيء.

إن أنماط نزع الصفة الإنسانية ووحشية البوليس والعنف البيئي المتولد عن مدافن النفايات يقدم مثالا عن هندسة النظام اللبناني المحكوم منذ عشرات السنين من نفس القادة الفاسدين. لم تجعل أزمة النفايات وتراكمها في الشوارع الفساد والسلطات أكثر عرضة للكشف فحسب بل عرتا كذلك الأبعاد الطبقية والعنصرية للعنف المنغرسة عميقا في الدولة الأمة الطائفية وفي سياساتها.

توجه كل المراسلات إلى نسرين الشاعر على العنوان
<nisrine.chaer@gmail.com>

تطبيع العنف الأقصى

بقلم ليزا حجار، جامعة كاليفورنيا، سانتا بربارا، الولايات المتحدة الامريكية

نار و دخان يتصاعدان من انفجار ناتج عن قصف إسرائيلي على مدينة غزة، يوليو، ٢٠١٤

في الخامس عشر من شهر فبراير شباط ٢٠١٦ نشر آميتاي إيتزيوني (Amitai Etzioni) عالم الاجتماع والأستاذ في جامعة جورج تاون عمودا حرا على صحيفة هآرتز الإسرائيلية تحت عنوان « أيكون على إسرائيل أن تفكر في استخدام أسلحة تدميرية ردّا على قذائف حزب الله . بعد الاستشهاد بمسؤول إسرائيلي لم يسمّه ادعى أن لحزب الله[1] ١٠٠,٠٠٠ قذيفة وهو ما يشكّل تهديدا خطرا، يؤكد إتزيوني أن معظم هذه القذائف موجودة في منازل خاصة مستشهدا بأقوال قائد هيئة الأركان الإسرائيلي. إرسال قوات إسرائيلية برية بهدف تدمير القذائف «من المحتمل أن يتسبب في العديد من الخسائر الإسرائيلية وكذا في إذاية مدنيين لبنانيين» ذاك ما قاله إيزيوني قبل أن يناقش خيارا آخر يتمثل في إلقاء براميل وقود متفجرة بغية «نشر غيمة من الوقود يمكن إلهابها باستخدام مفجر بما يسبب انفجارات شاملة (قادرة على سحق) كل البناءات على امتداد معتبر». وهو يقرّ بأنّه حتّى وإن تم إخطار الناس القاطنين في المناطق المستهدفة فإن الخسائر المدنية ستكون غير قابلة للتفادي. وعليه، وبفعل أن «إسرائيل قد تجد نفسها مجبرة على استخدام براميل وقود متفجرة» فإن على الخبراء العسكريين والمثقفين العموميين الأجانب «المعروفين بعدائهم لإسرائيل» أن يضعوا ردا على أثر هذه القذائف أملا في، كما يكتب إيتزيوني في إيجاد « فهم أكبر، إن لم يكن قبولا صريحا، باستخدام هذه الأسلحة شديدة المضاء، على اعتبار أن لا شيء آخر يمكن فعله».

للدّول الحقّ في الدفاع عن نفسها ضد التهديدات الأمنية ولكن استخدام القوة المسلحة محكوم بالقانون الدولي الإنساني (ق د إ) المبني أولا وقبل كل شيء على وجوب التمييز بين المقاتلين والأهداف العسكرية من جهة وبين المدنيين والأهداف المدنية من جهة أخرى. يمكن للدول أن تستخدم القوة في تناسب مع الأهداف العسكرية وبما لا يتجاوز تحقيق الأهداف العسكرية المشروعة. ولكن وحتّى إن صحّ أن قذائف حزب الله منصوبة في منازل المدنيين فإن أي سيناريو يتضمن استخدام أسلحة الدمار الشامل من قبيل براميل وقود متفجرة يكون بمثابة

>>

خرق للمبادئ الإنسانية الأساس للتمييز والمناسبة.

بإشارته إلى تولّي الخبراء العسكريين الأجانب والمثقفين العموميين المساعدة على التطبيع الاستباقي للعنف الأقصى الذي سيتولد عن استخدام براميل وقود متفجرة تتوازى اقتراحات إيتزيوني مع مقاربة إسرائيل للق د إ. على خلاف تلك الدول التي تُسقط صراحة ق د إ، لإسرائيل سجل طويل من عمليات الانخراط في إعادة تأويله استراتيجيا آملة في وضع عنفها هي الخاص «تحت البنود القانونية». فلقد صارت إسرائيل سنة ٢٠٠٠ على سبيل المثال أول دولة تؤكد علنا حقها في أن تلتزم سلوكا خارج الموجبات القانونية لدواع سياستها الأمنية. كما شرح ذلك دانييل ريسنار (Daniel Reisner) الرئيس السابق لقسم القانون الدولي بإدارة الدفاع العسكري الإسرائيلي: «نحن الآن نشهد مراجعة للقانون الدولي... إذا ما قام المرء بشيء ما لمدة طويلة بما يكفي، فإن العالم يقبل بذلك. كل القانون الدولي مبني الآن على قاعدة أن ما هو ممنوع اليوم يمكن أن يكون مباحا إذا ما قام به عدد كاف من الدول... يتقدم القانون الدولي من خلال الخروقات».[٢]

سيناريو إيتزيوني الذي يتضمن استخدام براميل وقود متفجرة مُبَنٍ على نوع من التطورات المخصوصة مست النزاعات العسكرية الإسرائيلية الأخيرة كما مست المنطق الذي تستند إليه الحكومة في تبرير تحولاتها الاستراتيجية في اتجاه عنف تدميري وغير تمييزي. خلال شهر أيلول سبتمبر من سنة ٢٠٠٠، حين انطلاق الانتفاضة الثانية التي وصفها المسؤولون بأنها» نزاع مسلح وإن لم يكن حربا»، أكدت إسرائيل أن لها الحق في مهاجمة ما تسمّيه «الكيان المعادي»، أي مناطق الضفة الغربية وغزة المحتلتين والواقعتين تحت النفوذ شبه المستقل ذاتيا للسلطة الفلسطينية. في أواخر شهر آذار مارس من سنة ٢٠٠٢، وردا على عملية تفجير انتحاري مميتة من تنفيذ حماسي في فندق ناتانيا، أطلقت إسرائيل حملة عسكرية واسعة في الصفة الغربية. أعلنت «عملية الدرع الواقي» عن استراتيجية جديدة، سميت «جز العشب»[٣] كانت صممت لإيقاع درجات عالية من العنف والتهديم العقابيين بهدف إضعاف القدرات القائمة لدى الفلسطينيين على ممارسة العنف ضد إسرائيل ومنعه مستقبلا. يوم التاسع من نيسان أبريل، وخلال معركة جنين (أكبر عملية عسكرية إسرائيلية منذ اجتياح لبنان سنة ١٩٨٢)، قُتل ثلاثة عشر إسرائيليا كلهم من جيش الاحتياط في كمين، وهو ما ولد ضغطا سياسيا هائلا داخل إسرائيل من أجل احتلال المخيم بسرعة من دون إيقاع المزيد من الخسائر في أرواح الجنود الإسرائيليين. نتيجة لذلك وبدلا من إرسال الجنود إلى المباني من أجل إلقاء القبض على المقاتلين أو قتلهم تمّ تأمين بعض المباني وأجبر الفلسطينيون على أن يكونوا دروعا واقية تستبق الجنود وتحميهم.[٤] في تلك الأثناء، كان استخدام جنود البرّ المشاة أكثر مناسبة من القصف الجوي اعتبارا للأهداف العسكرية. ولكن العمليات التي تتم في المناطق الحضرية عسيرة تكتيكيا وأكثر خطورة بالنسبة إلى قوات الدولة ذاتها. كان استخدام الدروع البشرية استراتيجية لحماية الجنود ولكن، وفي حكم صدر سنة ٢٠٠٥، حرّمت المحكمة الإسرائيلية العليا هذه الممارسة.

كل هذه العوامل مجتمعة حفّزت تحولا استراتيجيا نحو عنف أكبر يُقصف به من الجو أو يقذف من بعيد. في الثاني والعشرين من شهر يوليو جويلية، وفي عمليةٍ استهدفت قتل صلاح شحادة، القائد الحماسي، ألقت طائرة آف ١٦ قنبلة تزن طنا على حي الشيخ دراج الآهل بالسكان في غزة. هدمت القنبلة البناية التي تقع فيها الشقة التي يحيا فيها شحادة وثمان (٨) من المباني المجاورة وهدمت جزئيا تسع (٩) مبان أخرى. وفضلا عن شحادة وحراسه، قتل أربعة عشر فلسطينيا بمن فيهم ثمانية أطفال وجرح أكثر من مائة وخمسين (١٥٠). أجبر الاستنكار العمومي لحجم القنبلة ولاستهداف حي سكني الجيش الإسرائيلي على فتح تحقيق انتهى إلى أن الجيش كان محقا في استهداف شحادة الذي كان اقترف عنفا إرهابيا، مع الاعتراف بوجود «نقص في ما متوفر من معلومات» وبالتحديد حول وجود «مدنيين أبرياء» في جوار ما وصف على أنه «المخبأ العملياتي» لشحادة.[٥]

تقر بلاغة «المدنيين الأبرياء» هذه «بالأهداف المشروعة» إيذانا بإعادة تشكيل «الأعداء المدنيين» لإسرائيل بوصفهم فعليا دروعا بشرية تستخدمها المجموعات التي تواجهها إسرائيل حربيا في محاولة لتحويل اللوم على الخسائر المدنية التي تتسبب بها ضربات إسرائيل إلى المنظمات المستهدفة. بنفس الطريقة، قدّم تفضيل إسرائيل الاستراتيجي للضربات الجوية على العمليات التي يقوم بها الجنود المشاة على أنه خيار «إيتيقي». في مقالة ذات تأثير واسع كتبها آسا كاشار (Asa Kashar) الأستاذ في جامعة تل أبيب ومستشار الجيش الإسرائيلي والجنرال عاموس يلدين (Amos Yadlin) ورد: «على الدوام، كان واجب التقليل من الخسائر في صفوف المقاتلين خلال المعركة في آخر قائمة الأولويات أو ما قبل الأخير، إذا ما تمّ استثناء الإرهابيين من صنف غير المقاتلين. نحن نرفض بحزم مثل هذا التصور لأنه غير أخلاقي. المقاتل هو مواطن يرتدي بزة عسكرية. في إسرائيل، هو على الغالب تقريبا، إما مجند أو على ذمّة جيش الاحتياط... أن يكون أشخاصٌ منخرطين في الإرهاب ... قاطنين في جوار أشخاص غير منخرطين في الإرهاب ويتحركون في ذلك الحيز فهذا ليس سببا لتعريض حياة المقاتل للخطر لدى مطاردتهم».[٦]

إن إعادة التأويل الاستراتيجية هذه التي تهدف إلى تبجيل سلامة القوات على حساب سلامة المدنيين تقوم على التناقض مع مبدأ حصانة المدنيين وتختلق اختلاقا كاملا نوعا من «تمدين» المقاتلين الخائضين للحروب. وهي تعارض بالكامل كذلك واقع أن ق د إ لا يميز البتة بين المدنيين على أساس الهوية الوطنية. يصف غريغوري شامايو (Grégoire Chamayou) إعادة التأويل هذه بكونها «مبدأ حصانة المقاتل الإمبراطوري»[٧] محاججا بأن «المشروع ليس إلا إلْغَامًا لقانون النزاعات المسلحة كما تم وضعه خلال النصف الثاني من القرن العشرين من خلال نزع لب مبادئ القانون الدولي لفائدة النزعة القومية وحماية الذات».[٨]

سنة ٢٠٠٥ سحبت إسرائيل من جانب واحد قواتها البرية من غزة وأغلقت المنطقة. وفي أعقاب الانتخابات التشريعية الفلسطينية لسنة ٢٠٠٦، التي فازت بها حماس، وعلى أثر نزاع ٢٠٠٧ الفصائلي الذي أخرج السلطة الفلسطينية من غزة، تعزّز حصار القطاع. دعمت سلسلة الأحداث هذه ادعاءات إسرائيل القائلة بأن غزة كيانٌ معاد يسيطر عليه إرهابيون ومأهول بالمتعاطفين معهم فضلا عن وجود مدنيين تستخدمهم حماس دروعا بشرية.[٩] هذا التأطير الرسمي شبيه بمحتوى الدعاية التي أنشأتها إسرائيل حول المناطق التي تقع تحت سيطرة حزب الله في لبنان في أعقاب الانسحاب آحادي الجانب الذي خرجت بموجبه إسرائيل من جنوب لبنان سنة ٢٠٠٠. يبدو أن وصف غزة على أنها أجنبية ومعادية وقابلة لأن تكون هدفا للهجوم يقضي بأن ليس ممكنا تحميل إسرائيل مسؤولية سلامة المدنيين وذلك حتى خلال الهجمات الإسرائيلية. وكما شرح نيف غوردون (Neve Gordon) ونيكولا بيروجيني (Nicola Perugini) «يعتبر التأطير المابعدي حيويا لمثل هذه السيرورة (سيرورة التشريع للقصف الذي يقتل عددا كبيرا من المدنيين) بما أنه يسمح لإسرائيل بأن تدّعي بأنّ العنف استخدم في توافق مع القانون الدولي وأنه، تبعا لذلك، إيتيقي».[١٠]

خلال اجتياح إسرائيل للبنان، استخدم العسكريون وبتصميم قوة مفرطة في ظل استراتيجية سُمّيت «عقيدة الضاحية» في إشارة إلى التدمير الشامل لضاحية بيروت ذات الأغلبية الشيعية. سنة ٢٠٠٨، قال الجنرال غادي إيزنكوف (Gadi Eizenkot)، الرئيس السابق للواء الإسرائيلي الشمالي «ما حدث في منطقة ضاحية بيروت سنة ٢٠٠٦ سيحدث في كل قرية تكون فيها إسرائيل عرضة للنار... سنمارس عليها القوة المفرطة ونتسبب في خسائر ودمار هائل فيها. من وجهة نظرنا، ليست هناك قرى مدنية. هي قواعد عسكرية... هذه ليست توصية. إنها خطة، وقد تم إقرارها».[١١]

كانت هذه الاستراتيجية تُدفع قُدُمًا نحو المزيد من البلورة خلال شهر تشرين الأول- أكتوبر من

>>

سنة ٢٠٠٨ من قِبَل غابي سيبوني (Gabi Siboni) الكولونيل المتقاعد والمحلل الاستراتيجي بالألفاظ التالية «إن المبدأ هو أن يكون جهد الحرب الأول ضربات مفرطة القوة ضد النقاط الضعيفة لدى العدو ثم يكون جهد الحرب الثاني وهو العمليات التي تهدف إلى نزع قدرة العدو على قذف الصواريخ... مثل هذا الرد يهدف إلى إيقاع الخسائر والعقاب إلى الحدّ الذي تتطلب فيه إعادة البناء جهدا ممتدا ومكلفا. على الضربات أن تكون بأكثر ما أمكن من السرعة كما عليها أن تبجل إيقاع الخسائر بكل تجهيز أكثر من البحث عن القاذفين... مثل هذا الرد سوف يخلد في الذاكرة... ومن ثم سيزيد من قوة الردع الإسرائيلية وسيقلل من احتمالات شن أعمال معادية ضد إسرائيل طوال فترة زمنية ممتدة».[١٢]

وبالفعل، وبعد شهرين من الكشف عن هذه العقيدة الاستراتيجية الجديدة التي تعتمد القوة المفرطة، أطلقت إسرائيلي حملة «الرصاص المسكوب» في غزة. استنادا إلى تقرير لجنة تقصي حقائق دولية عملت بتكليف من الأمم المتحدة ارتكب كل من العساكر الإسرائيليين والمقاتلين الفلسطينيين جرائم حرب وربما جرائم ضد الإنسانية. استنادا إلى التقرير استهدفت إسرائيل «سكان غزة بأجمعهم» غير مميزة بين المدنيين والمقاتلين فيما كانت الهجومات الإسرائيلية على البنى التحتية المدنية مقصودة وممنهجة وجزءا من استراتيجية أوسع مدى.

كانت حرب ٢٠١٤ على غزة، وبما لا يقاس، الحلقة الأكثر عنفا وتدميرا إلى حد هذه الساعة. «عملية عامود السحاب» اشتملت على أكثر من ٦٠٠٠ ضربة جوية وقذفت فيها ما يقارب ٥٠٠٠٠ قذيفة مدفع ودبابة وهو ما يعادل حسب التقديرات ٢١ ألف طن من المتفجرات شديدة الوقع. شملت الأسلحة طائرات من دون طيار ومروحيات الأباتشي القاذفة لصواريخ Hellfire وطائرات آف ١٦ الحاملة قنابل ذلت ألفي رطل،[١٣] واشتملت الأهداف على مجموعة واسعة التنوع من التجهيزات التحتية بما في في ذلك تجهيزات تحلية للمياه ومولدات كهربائية ومستشفيات ومدارس وجامعات ومبان سكنية عالية ومراكز تجارية. مع انتهاء الحرب كان قد قتل ٢١٠٠ فلسطيني وجرح أكثر من ١١ ألفا غالبيتهم من المدنيين. أبيدت عائلات بأجمعها فيما تم سحق أحياء بأكملها.[١٤]

التآويل حول ما يمكن أن يكون مشروعا زمن الحرب، وعلى الأخص في هذا القرن الذي تغيرت فيه سنن الحرب تغيرا هائلا، مصنوعة جزئيا على وقع ممارسات الدول وعلى الأخص الدول الكبرى. من المؤكد أن استخدام إسرائيل للعنف الأقصى وتجاهلها المقصود لحصانة المدنيين الأجانب سوف يصيب بالعدوى دولا أخرى منخرطة في نزاعات غير متناظرة القوة بغية تأكيد تبريرات شبيهة. وبالفعل يمثل اقتراح إيتزيوني بأن يُنتدب خبراء عسكريون أجانب ومثقفون عموميون للتبرير المسبق للاستخدام المستقبلي لبراميل وقود متفجرة دعوةً لتبرير العنف الأقصى. يقترح هذا السيناريو عكس الدّور الذي يمكن أن يضطلع به العلماء الاجتماعيون القادرون على تحديد العلاقة بين الحرب والقانون والملتزمون بتآويل القانون الدولي الإنساني المبنية على الإجماع. إنه دور يتضمن ما يجب أن نبذله من خبرتنا من أجل الإبقاء على لاشرعية القوة المفرطة والأسلحة غير التمييزية.

ترسل كل المراسلات لليزا حجار على العنوان
<lhajjar@soc.ucsb.edu>

[1] في الحقيقة تم تغيير العنوان مرتين قبل أن يستقر على هذه الصيغة. أنظر
Ben Norton, "Prominent American Professor Proposes that Israel 'Flatten Beirut' – a 1 million-person city it previously decimated," Salon, February 18, 2016.
(عنوان مقال نورتون الذي يتحدث عن عمود آميتاي إيتزيوني هو «أستاذ أمريكي مرموق يقترح بأن تسحق إسرائيل بيروت» وهو يشير إلى أن المدينة ذات مليون ساكن وقد تعرضت للتدمير من قبل إسرائيل سابقا-المترجم).

[2] Yotam Feldman and Uri Blau, "Consent and Advise," Haaretz, January 29, 2009, available at http://www.haaretz.com/consent-and-advise-1.269127.

[3] See Asher Maoz, "War and Peace: An Israeli Perspective," Constitutional Forum 14 (2) (Winter 2005): 35-76.

[4] Efraim Inbar and Eitan Shamir, "'Mowing the Grass': Israel's Strategy for Protracted Intractable Conflict," Journal of Strategic Studies 37(1) (2014): 65-90.

[5] Yael Stein, Human Shields: Use of Palestinian Civilians as Human Shields in Violation of High Court of Justice Order (Jerusalem: B'tselem, 2002).

[6] IDF Spokesperson, "Findings of the inquiry into the death of Salah Shehadeh," August 2, 2002, available at http://www.mfa.gov.il/mfa/government/communiques/2002/findings+of+the+inquiry+into+the+death+of+salah+sh.htm.

[7] Kashar and Yadlin, "Assassination and Preventive Killing," SAIS Review, 25(1) (Winter-Spring 2005): 50-51.

[8] Grégoire Chamayou, A Theory of the Drone, trans. Janet Lloyd (New York: The New Press, 2015): 130.

[9] Ibid., p.134.

[10] See Neve Gordon and Nicola Perugini, "The Politics of Human Shielding: On the Resignification of Space and the Constitution of Civilians as Shields in Liberal Wars," Society and Space, 34(1) (2016): 168-187.

[11] Ibid.

[12] "Israel Warns Hizbullah War Would Invite Destruction," Ynet, October 3, 2008, http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3604893,00.html.

[13] Rashid Khalidi, "The Dahiya Doctrine, Proportionality, and War Crimes," Journal of Palestine Studies, 44(1) (2014-15): 5.

[14] See "50 Days of Death and Destruction: Israel's 'Operation Protective Edge'," Institute for Middle East Understanding, September 10, 2014, http://imeu.org/article/50-days-of-death-destruction-israels-operation-protective-edge.

حماية المدنيين:

ردا على حجار

بقلم آميتاي إتزيوني ، جامعة جورج واشنطن، واشنطن دي. سي.، الويات المتحدة الأمريكية

عتبرت ليزا حجار عمودا حرا كنتُ قد كتبتُه خطوة إضافية في حملة إسرائيلية متعددة الوجوه لوضع «عنفها ضمن المعايير القانونية». ردا على ذلك أُبرز أولا الدافع نحو كتابة العمود الحر ثم أحاول أن أعالج، ضمن المساحة المتاحة، ما يبدو لي القضية الأساس والكيفية التي بها يمكن أن تُتناول.

فقدت معظم أصدقائي وكنت حاضرا في مشاهد من القتل والأسى لليهود وللعرب خلال حرب ١٩٤٨-١٩٥٠. خلّفت لديّ هذه التجربة التكوينية (كنت بلغت العشرين في منتصف الحرب) حسّا عميقا بأن كل الحروب، سواء أكانت متوافقة مع مقاييس الحرب العادلة أم لم تكن، مأساوية وأنه علينا أن نعبر كل الطريق المديدة المؤدية إلى تفاديها. خصّصتُ كتابيْن للبحث عن طرق لتفادي الحرب النووية («الطريق الوعرة إلى السلم» و«الفوز من دون حرب»)، وتظاهرت في ترافلغار سكوار منددا بالأسلحة النووية وكدت أفقد عملي في جامعة كولومبيا بسبب نشاطي. ثم كنت واحدا من أوائل الناشطين ضد حرب الفيتنام (وهما التجربتان اللتان أصفهما في كتابيّ «راعي أخي: ذكرى ورسالة» My Brother's Keeper: A Memoir and a Message) وعارضت اجتياح الويات المتحدة للعراق.

في كتابي «الأمن أولا»، جادلت مستندا إلى بحث جامعي مكثف بأن تفحص نصوص الديانة الإسلامية يكشف أن الإسلام بحد ذاته لا يشرع للعنف. ومؤخرا كتبت عددا من المقالات والعواميد الحرة محذرا من أن الويات المتحدة والصين تتجهان إلى الحرب ونظمتُ مثقفين صينيين وأمريكان في مجموعة تسعى إلى «ضبط للنفس متبادل الضمانات». اختصارا للقول، ولئن لم يكن المرء قارئا جيدا لأعماله الخاصة، يمكنني التأكيد على أنني نذرت ردحا غالبا من حياتي منذ ١٩٥٠ لإيقاف العنف والحد منه.

للأسف لم أكن قادرا على إيجاد طرق عملية للمساهمة في دفع الإسرائيليين والفلسطينيين نحو حلّ ثنائي الدولة الذي أخيّره بشدة. سوية مع شبلي تلحمي، الأكاديمي الفلسطيني، اعتبرتُ أن المضيّ قُدُما ممكن إذا ما كففنا عن التركيز على الماضي وركزنا على ما يمكن أن نتجه نحوه منذ الآن بدلا من أن نتساءل عمّن نُدين بجريرة ما نحن فيه من وضع مأساوي. (كتبنا أنه وبمجرد أن تكون لنا دولتان، سيكون لنا متسع من الوقت لننشئ هيئة للحقيقة والعدالة لدراسة الماضي).[1] وأبرزتُ أن الأرض تتسع لكلا الشعبين متناقضا مع من يحاجج بأن على جهة من الجهتين أن تُلقي بالأخرى إما في المتوسط أو في نهر الأردن.[2] أنا أتفق معكم بأن هذه الأقوال لا تفعل الكثير. ولكني، وإن لم يكن إلا من أجل أحفادي الأربعة في إسرائيل ووالديهم، كنت أتمنى لوكان بيدي أن أفعل أكثر من هذا.

والآن وبالنسبة إلى عمودي الحر الأخير، تعتقد حجار أن المقالة تسعى إلى أن تضع العنف تحت يافطة قانونية. بعيدا عن ذلك، هي تسعى إلى تفادي سيلان الدماء. أنا لا أشك البتة في أن حزب الله جمع ما يقارب ١٠٠٠٠٠ صاروخ وأنه يسعى إلى تدمير إسرائيل. هو لم يكن مطلقا يخفي لا نواياه ولا قوته. من المؤكد أن حزب الله لم يتردد في قذف الصواريخ على إسرائيل، وإن كانت الأمم المتحدة حاولت أن تكون منحازة إليها، على الرغم من كون إسرائيل احترمت كل تعهداتها الدولية تجاه لبنان على أثر انسحاب قواتها منه (حيث لا حق لها بأن تكون هناك أصلا). بل إني أعتقد أن ثمة دلائل تشير إلى أن معظم صواريخ حزب الله موضوعة في منازل الخواص. من الأكيد أنه من المشروع تماما التساؤل عما يمكن فعله إذا كانت الصواريخ موجودة هناك فعلا.

وعليه فقد ناديت في عمودي القصير على أنه علينا، وقبل أن تطلق هذه الصواريخ مجددا، أن نسأل السؤال الإيتيقي والقانوني والعملي التالي: ما الرد الذي على إسرائيل أن ترد به على هجوم من هذا القبيل؟ ليس الهدف إضفاء الصبغة القانونية على العنف بل التوقي منه. وأبرزتُ أنّه إذا كان على القوات الإسرائيلية أن تنتقل من منزل إلى منزل حتى تحطّم هذه الصواريخ فستكون الخسائر جسيمة على الجانبين وأنه علينا أن نتفادى ذلك. ماضيا، لاحظت أن الولايات المتحدة استهدفت السكان المدنيين في طوكيو ودرسدن وأن إسرائيل، كما يقال، قامت بنفس الشيء سنة ٢٠٠٦ في بيروت. لقد جادلت هذا الرد[3] ثم رويت أن اثنين من الخبراء العسكريين الأمريكان يرون أن المتفجرات التقليدية عالية التدمير يمكن أن تستخدم بعد أن يتم منح المدنيين الوقت الكافي لمغادرة المناطق التي تتركز فيها الصواريخ. أنا أعترف بأنه ومهما كانت الاحتياطات التي ستتخذ ستكون ثمة خسائر جانبية وهي الخسائر التي تشهدها كل النزاعات المسلحة مهما كانت الوسائل أو التجهيزات المستخدمة. هذه الخسائر الجانبية واحدة من الأسباب الرئيسة التي توجب على كل الجهات أن تسعى إلى تفادي الحرب. وانتهيت إلى اقتراح مشاركة من هم في الخارج في ألعاب الحرب بحيث يروا إن كان بإمكانهم أن يحلوا بطريقة أفضل قضية منع حزب الله من استخدام الصواريخ وأن يقترحوا ردودا أفضل إذا ما الصواريخ أطلقت.

لست في وضع يمكن لي فيه أن أقيّم ما اقتطفَتْهُ حجار من بيْن اقتراحات العديد من الإسرائيليين ولا أن أعيّر ما الآثار التي لأقوالهم. ولكن بإمكاني أن أشير إلى أن تلك ليست قضية إسرائيلية فحسب وأن معالجتها على أنها كذلك يقود إلى استنتاجات خاطئة. هي قضية الولايات المتحدة وحلفائها مقابل كل الشرق الأوسط (في معناه الواسع)، وهي المنطقة التي فيها يخرق الإرهابيون باستمرار قانون التمييز، تلك القاعدة الأهم في النزاعات المسلحة. هم يخزنون المؤن الحربية في الجوامع ويوصلون سترات المتفجرات في سيارات الإسعاف ويقنصون انطلاقا من منازل الخواص ويضعون قاذفات الصواريخ في المدارس ويستخدمون المدنيين دروعا بشرية.

يجد الباحثون عن مجابهة الإرهابيين أنفسهم إزاء خيارين لا ثالث لهما: مكابدة سقوط مفقودين بأعداد كبيرة وكذا التعرض للطّرد من المنطقة، فاسحين المجال لأمثال داعش لترويع السكان أو إصابة أهداف مدنية والتسبب في خسائر كبيرة. ما من واحد من الخيارين مقبول. يدعو عمودي الحر القراء إلى تقدير الكيفية التي بها يمكن معالجة هذا المأزق المأساوي وهو ما ظل حياله ما كَتَبَتْهُ حجّار، على كثافته، مُطْبَق الصّمت.

توجه كل المراسلات إلى آميتاي إيتزيوني على العنوان <amitai.etzioni@gmail.com>

[1] Etzioni, A. and Telhami, S. "Mideast: Focus on the Possible." The Christian Science Monitor, June 17, 2002

[2] Etzioni, A. "Israel and Palestine: There's Still Room at the Inn." The National Interest, April 9, 2014 http://nationalinterest.org/commentary/israel-palestine-theres-still-room-the-inn-10212.

[3] Etzioni, A. "Should Israel Consider Using Devastating Weapons Against Hezbollah Missiles?" Haaretz, February 15, 2016 http://www.haaretz.com/opinion/.premium-1.703486

> أن تكون إنسانا في عالم لا إنساني:

في حفظ ذكرى فلاديمير يادوف

بقلم ديمتري ن. شالين (Dmitri N. Shalin)، جامعة نيفادا، لاس فيغاس، الولايات المتحدة الأمريكية

فلاديمير يادوف في عام ٢٠٠٩، بمناسبة عيد ميلاده الثمانين

خلال السنوات ١٩٦٠ كان «مخبر البحث الاجتماعي الملموس» في لينينغراد موقعا لآخر تجديدات العلم السوسيولوجي مكافحا من أجل تأمين فتحة في التخصص ذي الإيديولوجية الثابتة المسماة «مادية تاريخية»، وكان ذلك يعني أن يزكي علماء الاجتماع البحث الميداني للسلطات السوفياتية على أساس أن الأدوات العلمية الاجتماعية بإمكانها أن تستكشف التقدم نحو الشيوعية، وبحيث يتمكن الملاحظون من أن يروجوا ويدعوا لاتجاهات تتوافق مع تنبؤات الفلسفة الماركسية اللينينية. كان فلاديمير يادوف واحدا من ألمع نجوم الاختصاص متزعما تجديد علم الاجتماع الروسي الذي تمّ سحقه من قبل الثورة البلشفية وحملات التطهير الستالينية. كان عمل يادوف الرائد الإنسان وعمله (Man and His Work) الذي نشره بمعية زملائه وكذا عمله المونوغرافي الشخصي حول المنهجية وطرائق الاستقصاء العلمي الاجتماعي (Methodology and Methods of Sociological Investigation) قد دفعا به إلى طليعة الحقل الآكاديمي الصاعد.

كنت طالبا في السنة الثالثة من دراستي الجامعية في جامعة لينيغراد الحكومية عندما اصطحبني مؤطري إيغور كون (Igor Kon) إلى مخبر يادوف سنة ١٩٦٨. شاركت طوال السنوات الثماني الموالية في ندواته بوصفي طالبا لم يتخرج بعد ثم بوصفي طالبا بصدد إنجاز الدكتورا وباحثا مشاركا. كانت بيوت الاستنبات الدفيئة الفكرية تلك مثل الندوات تزدهر على امتداد البلد في المدن الكبرى يقودها أناس من حجم يوري ليفادا (Yuri Levada) وإيغور كون (Igor Kon) وغيورغي شيدروفيتسكي (Georgy Shchedrovitsky) ورواد آخرين للبحث العلمي الاجتماعي برؤاهم الليبرالية وألفتهم مع الأدبيات الأجنبية. وقد جلبت سياسة الباب المفتوح التي اعتمدوها مثقفين آخذين بالبروز وخلفت أثرا لا يمحى في جيل من شباب العلماء الاجتماعيين.

برز يادوف من بين زملائه بفضل طرقه غير المعقدة ولامبالاته تجاه امتيازات المرتبة. كانت استعداده الدائم للنظر في ما وراء الدوغما الرسمية منعشا ولم يكن يختلف في حديثه إلى طالب سنة ثالثة عما يكون عليه اثناء محادثته آكاديميا راسخ القدم. أذكره وهو يفسر لي بعض التدقيقات الفارقة بين جوانب محددة من نظرية الشخصية فيما كان زميله في المكتب صابرا ينتظر لفتة تسمح له بمخاطب ذلك الشخص اللامع. لقد ساهم في القضية المشتركة وهو ما شمل في ذلك الوقت دراسة التوجهات القيمية والمواقف تجاه العمل في صفوف العمال والمهندسين السوفيات. لم تكن تلك المواقف متوافقة دائما مع التوقعات النظرية حيث كان العمال لا يبرهنون إلا على القليل من الحماسة لنداءات الحزب المحرّضة على العمل كل بجهده الذاتي من أجل الغد المشرق بل كان الكثير من اهتمامهم منصبا على العوائد المادية لعملهم. عند نهاية السنوات الستين بدأ علم الاجتماع الميداني بإثارة أعصاب إيديولوجيي الحزب الشيوعي وعلى أثر اجتياح الاتحاد السوفياتي لتشيكوسلوفاكيا في محاولة لإطفاء ربيع براغ عاش علم الاجتماع السوفياتي وطموحاته الليبرالية أوقاتا عصيبة. اجتهد يادوف من أجل أن ينقذ فريقه وقسمه البحثي الذي كان حينها جزءا من الآكاديمية السوفياتية للعلوم ولكنه انتهى إلى أن أطرد خارجا وآل فريقه إلى التشتت. في كل الأوقات تماسك يادوف بكرامة رافضا أن يدين زملاءه على الرغم من الضغوط الهائلة أو أن يتخلى عن إنسانيته في ظل ظروف لا إنسانية.[1]

سنة ١٩٧٥ هاجرتُ من روسيا وأقمت في الولايات المتحدة الأمريكية ولم أستعد

<<

اتصالي بيادوف إلا سنة ١٩٨٧ عندما انخرط مخائيل غورباتشيف في حملة إصلاحية. كانت تلك أياما مبهجة بالنسبة إلى العلماء الاجتماعيين الروس وهو يبذلون الجهد لتجاوز ما ضاع من الزمن.[٣] وسرعان ما طالب غورباتشيف بالغلاسنوست (الشفافية) والبريسترويكا (الإصلاح) وتم جلب علماء الاجتماع الذين كانوا عرضة للتطهير في ما سبق إلى قيادة المنظمات البحثية حديثة التكوين من قبيل معاهد علم الاجتماع والمركز القومي لدراسة الرأي العام. وسرعان ما برز يادوف الذي انتقل حينها إلى موسكو قائدا معترفا به[٣] وانتخبه زملاؤه رئيسا لجمعية علم الاجتماع الروسية ومديرا لمعهد علم الاجتماع في آكاديمية العلوم. واعترافا بمساهماته في علم اجتماع العمل اختير يادوف نائب رئيس للجمعية الدولية لعلم الاجتماع.

أكدت مدونة الأعراف الإيتيقية المهنية التي تم تبنيها سنة ١٩٨٨ من قبل آكاديميين ذوي روح إصلاحية على أن الحق في البحث الحر وفي النقاش من دون عوائق حيوي بالنسبة إلى العلم الاجتماعي. وحثت المدونة علماء الاجتماع على مراعاة «التسامح والاحترام» تجاه المعارضين، وعلى إظهار «شجاعة الاعتقاد» وعلى النأي بالنفس عن «التوصيفات الإيديولوجية» وتفادي الاستنجاد «بالسلطات» من أجل حسم الخلافات العلمية، كما شجعت علماء الاجتماع على أن يتفكروا ماضيهم مُفْتَتِحَةً مرحلة من امتحان الضمير في صفوف المثقفين الروس.[٤]

ضمن الإصلاح الفكري الذي تلا، ادعى البعض أنهم كانوا منشقين حقيقيين، وسارع العديدون إلى التخلي عن الماضي السوفياتي وتخلص الكثيرون من بطاقات عضوية الحزب الشيوعي. لم يفعل فلاديمير يادوف ذلك. ولئن كان قد عانى الأمرين خلال الحملات السوفياتية ضد المثقفين الليبراليين فإنه لم ينضمَّ إلى الجوقة. احتفظ يادوف ببطاقة انخراطه في الحزب حتى النهاية ملتزما بمُثُل الأوروشيوعية كما تبناها بالميرو توغلياتي (Palmiro Togliatti) وبالديمقراطية الاجتماعية التي كان يعتبرها النظام السياسي والاقتصادي الأكثر إنسانية. حثّ زملاءه على أن يعتبروا مشاكل المجتمع مشاكلهم هم الخاصة ضاربا بشخصه مثلا في كيفية تسخير المعرفة لفائدة الإصلاح الاجتماعي. كتب «لا يمكن أن نضطلع بواجباتنا بوصفنا علماء اجتماع إذا ما اقتصرنا على تأليف الكتب. نحن في حاجة إلى نبذل قصارى الجهد بحيث نؤثر في استبدال الأكوان الاجتماعية» وأضاف، «محاربة الفساد، تأسيس قضاء مستقل، وضع نظام جبائي متدرج،...وغير ذلك، ذاك هو ما تحتاجه الوضعية وما يطلبه الشعب».

دار التاريخ دورته كَرَّةً أخرى عندما صعد فلاديمير بوتين إلى السلطة. كان بطيئا في كشف برنامجه ولكن بعد سنوات قليلة من عهدته الأولى رئيسا لروسيا صار واضحا أنه لا يُعير إلا القليل من التقدير للمجتمع المدني أو للمؤسسات. واكتشف علماء الاجتماع الذين اعتادوا رتابات ما بعد الحقبة السوفياتية أنّه لم يعد من السليم بالنسبة إليهم نقد الحكومة وواجه من انخرط في الاحتجاجات العمومية، وأصروا على ممارسة حقوقهم الدستورية، العقوبات الانتقامية.

سنة ٢٠١٠، أسس علماء الاجتماع القوميون المتطرفون جمعية علم اجتماع منافسة، متحدين المنظمة التي كان يقودها يادوف وزملاؤه[٥] وبعد أن واجهه يادوف غينادي أوزيبوف (Gennady Osipov) المدافع المتحمس عن القومية الروسية والعقل المدبر للجمعية المهنية المنافسة، كان عليه أن يدافع عن نفسه لدى المحكمة ضد تهمة قذف معارضيه بكونهم موالين للفاشية. معوقا بالسياسات الرجعية والشيخوخة والمرض وجد يادوف نفسه مهمشا أكثر فأكثر.

سنة ٢٠٠٩، بمناسبة عيد ميلاده الثمانين، نشر الطلاب والأصدقاء الذين وقفوا إلى جانب الرجل تجميعا من النصوص كُتبت على شرفه ليشهدوا على مساهمة يادوف الثمينة في علم الاجتماع الروسي. لم يفقد فولوديا كما كان أصدقاؤه ينادونه تفاؤله إزاء آفاق بلده بعيدة المدى. فقد واصل المشاركة في المناقشات وأبدى الكثير من الاهتمام بالبحث، بحثه هو الخاص وكذا بحث زملائه الأصغر سنا. ولكن مزاجه صار سوداويا بعد أن داخله التشاؤم حيال التضييق على الحقوق المدنية وتصاعد توجه قومي شديد في علم الاجتماع الروسي.

تكثفت اتصالاتي بيادوف سنة ٢٠٠٦ عندما شرعتُ مع زميلي بوريس دوكتوروف (Boris Doktorov) في إنجاز مشروع «المبادرة البيبليوغرافية الدولية» وهو عبارة عن مغامرة توثيق تجديد علم الاجتماع بعد الحرب العالمية الثانية. بمساعدة من آكاديميين ودودين، جمعنا استجوابات مع علماء اجتماع روس، ونظمنا منتديات على النت وطورنا جملة من الطرائق البيوغرافية في البحث الاجتماعي.[٦] أبدى يادوف اهتماما شديدا بالمشروع فكتب مذكرات وشارك في الاستجوابات وأمدنا بوثائق نادرة ذات صلة بالسنوات التي شهدت تكوين علم الاجتماع السوفياتي وتطوّره بعد انقضاء حقبة «الدفء الخروتشافي» ثم تحوله في ظل الإصلاح.

توفي فلاديمير يادوف في الثاني من تموز يوليو سنة ٢٠١٥. سنوات قليلة قبل وفاته بدأنا سويا حوارا على الخط مكثفا حول مصير علم الاجتماع الروسي والوضعية القائمة في البلاد. كان بيننا تطابق في العزم على رفع التحدي في المجالين إلى أقصى حد ممكن فيما كنا نناقش حالة الأكاديميين المتورطين الذين وجدوا أنفسهم مجبرين على التصرف لحفظ حياتهم في ظل النظام السوفياتي والمآزق الإيتيقية التي واجهها المثقفون الذين اختاروا الهجرة، والكلفة الأخلاقية للبقاء في بلد يعيث فيه القمع، وكيفية تحول علم الاجتماع السوفياتي عقب ثورة غروباتشيف، وخنق حرية التعبير في ظل حكم بوتين، وتدهور آفاق الإصلاح السياسي، ومستقبل علم الاجتماع العمومي في بلد قد يكلّف فيه القيامُ ببحث معارض وقول الحقيقة في وجه السلطة المثقفين أقواتهم أو حريتهم أو حتى حياتهم.

بصراحته النافذة تذكر فولوديا أثناء تبادلنا الحديث انذهاله حيال قصة قريب واجه التطهير أثناء حملة الرعب التي شنت سنة ١٩٣٧، ومعاناته بسبب أصوله اليهودية ورغبته في أن يُخفي هويته الإثنية في بلد بدت فيه علامات معاداة السامية. وأسرّ لنا بأن بعض الموافقات التي كان أقدم عليها في الماضي تجعله يندم عليها اليوم، معترفا بأنه تصرف «بجبن عندما لم يسافر إلى موسكو للدفاع عن يوري ليفادا (Yuri Levada) لدى تعرضه لجلسات الضغط الإيديولوجية» وأنه «ظل صامتا» في بعض اجتماعات الحزب التي تعرض فيها الزملاء إلى «حفل» إهانة.

تحدث فولوديا عن الخصال التي ساعدته على أن يجمع فريقا من الأكاديميين الملتزمين «مزاجيا، أنا سريع الغضب»، و«شخص منفتح بطبعٍ انفجاري» شخص «يجد عسرا في حفظ الأسرار». ولكن هذه الخصال الحقيقية، كما واصل القول، ساعدته «على تيسير التواصل الودود» و«ساعدته على بناء فريق كانت فيه المظاهر غير ذات اعتبار كبير فيما كانت المساهمة في القضية المشتركة في قمة الأهمية».

«لقد كان المسيح... أول اشتراكي، حقا» جزم يادوف عندما تحدوه بأن يحدّد معتقده السياسي. «لقد كنت ولا زلت مدافعا عن الاشتراكية» كان يقول لي مفتخرا ويضيف «أنا مقتنع أن الترتيبات الاجتماعية لا تكون عادلة إلا إذا عمل الممثلون المنتخبون ديمقراطيا على تجسير الفجوة السحيقة بين مداخيل مختلف الشرائح الاجتماعية».

متأمّلا في وضعية الزملاء الذين اضطروا إلى الهجرة يشرح يادوف رأيه قائلا: « أنا أتفهمهم تماما، ولكني في نفس الوقت أشعر أنهم تحركوا بدوافع مختلفة». ببراعة مدهشة يشرح كيف أقدم، في أوج الإصلاح، وبوصفه مديرا لمعهد علم الاجتماع، على اختيار البعض من الأكاديميين الشباب لدراسة البرامج الأجنبية مترقبا بقلق أن يرى «من منهم سيعود ومن منهم سيبقى، حيث أن القنصلية البريطانية نصّت على أن الجميع ملزمون بالعودة».

هاجم يادوف بشدة زملاءه الذين تبنوا معتقد القومية المتطرفة ورغبوا في

<<

إعادة تركيز الإمبراطورية السوفياتية. «خلال الحقبة السوفياتية، انتمى أوزيبوف ودوبرونكو وزوكوف إلى النومكلاتورا وهم يحافظون على هذا الوضع اليوم. أكثر من أي شيء آخر هم يُعلون من قيمة «عطاءات القيصر»... على امتداد معرفتي بأوزيبوف كان شخصا عديم المبادئ، يكذب في حضرتك، ويتآمر بدهاء ويضع الأحابيل لمنافسيه». صارحنا يادوف كذلك بالكثير من الملاحظات حول الأكاديميين والإداريين الخنوعين الذين يحافظون على عاداتهم الدنيئة على مرّ كل التغيرات. يوما ما، سوف تجلب القصص التي رواها يادوف خلال هذه الحوارات حول إنجازاتهم وخياناتهم الأنظار في صفوف علماء الاجتماع الممارسين في بلده وكذا سوف يكون مآل الحكم الذي أصدره على نظام الحكم القائم حاليا ومأجوريه.

إن التقدير الحقيقي لشعور يادوف بالاغتراب جراء الحالة الراهنة لشؤون الحياة بيّنٌ في رسالة كتبها لي بتاريخ ٢٥ حزيران -جوان ٢٠١١: « حيال بوتين لا أشعر إلا بالاشمئزاز. إنه شخص مؤذ وخبيث شره للسلطة ومحتقر لشعبه، لاهث وراء الثروة والبذخ. ما الذي قاله عندما سُئل عن السياسيين الليبراليين؟ لقد قال «كل ما يرغبون فيه هو السلطة والمال». ولكن ثروته الشخصية يؤمنها استحواذه على أنبوب النفط. ما من شك في أن هذا الرجل قادر على ابتزاز أي شخص في محيطه بمن فيهم الرئيس ديمتري ميدفيديف. بإمكانك أن تتخيل كمّ الازدراء المستحق الذي سينصب على هذا الرجل بعد ثلاثين سنة».

عندما يحين وقتها، سوف تجد محاوراتي مع يادوف طريقها إلى روسيا وسوف تكشف القلق الشديد الذي كان ينتاب فولوديا حيال القضايا التي ناضل من أجلها طوال حياته.[٧]

سواء أاخترتَ أن تظل متواريا في ظل التاريخ أم أن تخوض معاركه ضدا عن إرادتك فأنت بالضرورة ملاق مآزق أخلاقية ومتحمل لكلفة مادية.[٨] في أواخر أيامه اعتبر يادوف نفسه «شخصا بالغ الحظ» قائلا لشريكي بوريس دوكتروف إنه عاش «حياة غير مألوفة السعادة». بعض أسباب ذلك الأساسية على ما أعتقد، هي المعارك التي اختار أن يخوضها والشجارات التي اختار أن يتفاداها. إن فلاديمير يادوف يجسد وجودا ذكي العواطف في هذا العالم حيث اجتهد في أن يحافظ على عاطفته الذكية وعلى ذكائه العاطفي سالمين. لقد مضى في بعض التسويات وارتكب أخطاء ورأى أحلامه تتحقق ثم تهوي ثانية، ولكنه لم يسلّم مطلقا، وظل ثابتا عندما كانت المقاومة تبدو من دون جدوى.

نحن نتذكر اليوم فلاديمير يادوف رجلا متواضعا وشجاعا. إننا نحتفي بحياة مثقف عمومي عمل على مساعدة التاريخ، وبمحض إرادته غيّر مسارات العديد من المؤسسات وخلّف ذكريات خارقة للزمن. يكون العالم أفضل بوجود أشخاص مثل يادوف في جوارنا.

توجه كل المراسلات إلى ديميتري شالين على العنوان التالي <shalin@unlv.nevada.edu>

[1] See Shalin, D. (1978) "The Development of Soviet Sociology, 1956-1976." Annual Review of Sociology 4: 171-91; (1979) "Between the Ethos of Science and the Ethos of Ideology." Sociological Focus 12(4): 175-93; (1980) "Marxist Paradigm and Academic Freedom." Social Research 47: 361-82; Firsov, B. (2012) History of Soviet Sociology, 1950s-1980s (in Russian). St. Petersburg: European University of St. Petersburg.

[2] Shalin, D. (1990) "Sociology for the Glasnost Era: Institutional and Substantive Change in Recent Soviet Sociology." Social Forces 68(4): 1-21. Doktorov, B. (2014) Contemporary Russian Sociology. Historical and Biographical Investigations (in Russian). Moscow.

[3] (2009) Vivat Yadov! On His Eightieth Birthday (in Russian). Moscow: Institute of Sociology RAN.

[4] Firsov, B. (2010) Dissent in USSR and Russia, 1945-2008 (in Russian). St. Petersburg: European University of St. Petersburg (2010); Alekseev, A. (2003) Dramatic Sociology and Sociology of Auto-reflexivity. Vols. 1-4 (in Russian), St. Petersburg: Norma. See also Shalin, D. (1989) "Settling Old Accounts." Christian Science Monitor, December 29; and (1990) "Ethics of Survival." Christian Science Monitor, December 4; (1987) "Reforms in the USSR: Muckraking, Soviet Style." Chicago Tribune, February 16.

[5] Yadov, V. (2011) "A Sordid Story" (in Russian). Trotsky Bulletin, December 6; Shalin, D. (2011) "Becoming a Public Intellectual: Advocacy, National Sociology, and Paradigm Pluralism," pp. 331-371 in D. Shalin, Pragmatism and Democracy: Studies in History, Social Theory and Progressive Politics. New Brunswick: Transaction Publishers.

[6] International Biography Initiative. UNLV Center for Democratic Culture, http://cdclv.unlv.edu//programs/bios.html.

[7] (2015) "From Dialogues of Vladimir Yadov and Dmitri Shalin" (in Russian). Public Opinion Herald, No. 3-4, pp. 194-219, http://cdclv.unlv.edu//archives/articles/vy_ds_dialogues.pdf.

[8] Shalin, D. (1993) "Emotional Barriers to Democracy Are Daunting," Los Angeles Times, October 27; (2007) "Vladimir Putin: Instead of Communism, He Embraces KGB Capitalism." Las Vegas Review Journal, October 24.

نشوء علم اجتماع عمومي صيني

بقلم فرانسوا لاشابال (François Lachapelle)، جامعة كولومبيا البريطانية، كندا[1]

شان يوان

«المنبع الذي يتحدر منه المجتمع مسألة في غاية الأهمية. ذلك أنكم (أنتم الغربيين) ولدتم في بلد له مجتمعه. (مفهوم المجتمع الحقيقي) بالنسبة إليكم بديهي. الحال عندنا مختلف تماما. علينا أن نبدأ شيئا جديدا»، حوار مع شان يوان (Shen Yuan)، ٢٠١٢، جامعة تسينغهوا، بيكين.

جالسا خلف مكتبه، خفيف الابتسامة، يبدو شان يوان مبتهجا لكونه موضوع دراسة سوسيولوجية كندية. قبل أن أبدأ حتى بإلقاء سؤالي الأول عليه تساءل الأكاديمي الصيني «لماذا تبحث في المثقفين الصينيين؟» ثم ينقطع ليضيف ملاحظا «ليس عليك أن تدرسني أنا. إذا ما أردت أن تدرس أي واحد منا فعليك بدراسة سان ليبينغ.[2] مشيرا إلى مكتب زميله الشهير يواصل شان، «هو ألمعنا جميعا. أو يمكنك أن تدرسنا بوصفنا مجموعة تعمل مع بعضها البعض لأكثر من عشر سنوات.» لاحقا وخلال الاستجواب أشار شان إلى لي كيانغ وغوو يوهوا إضافة إليه هو ذاته وسان ليبينغ على أنهم بقية أعضاء الفريق، وجميعهم كانوا أعضاء مؤسسين لقسم علم الاجتماع في تسينغهوا سنة ٢٠٠٠.

«المنبع الذي يتحدر منه المجتمع مسألة في غاية الأهمية. ذلك أنكم (أنتم الغربيين) ولدتم في بلد له مجتمعه. (مفهوم المجتمع الحقيقي) بالنسبة إليكم بديهي. الحال عندنا مختلف تماما. علينا أن نبدأ شيئا جديدا»،

حوار مع شان يوان (Shen Yuan)، ٢٠١٢، جامعة تسينغهوا، بيكين.

ولد شان يوان سنة ١٩٥٤ في عاصمة الصين بيكين وهو جزء من الجيل المعرف في الصين تحت اسم «زهي كينغ»، أي الشباب المتعلم. على امتداد الثورة الثقافية (١٩٦٦-١٩٧٦) قطع ماو تسي تونغ فجأة المسار الدراسي لما يقارب ١٧ مليون شاب صيني بإرسالهم إلى الريف بغية «إعادة تربيتهم». على أساس تعلمهم من الجماهير الريفية الثورية الحكيمة وتغيرهم على أياديها كان يأمل بأن يصيروا الجيل الموالي للثوريين الصينيين. مَثَلُه كمثله شباب آخرين مهجّرين ابتعد شان لعدد من السنوات. وعلى أثر وفاة ماو سنة ١٩٧٦ تمت إعادة النظام التربوي الصيني على امتداد السنتين المواليتين. ولم يتمتع إلا قسم صغير (٢,٣٪) من جيل شان بامتياز الدخول إلى الجامعة لإنهاء دراستهم. كان شان واحدا منهم.

تخرج سنة ١٩٨٣ من جامعة الشعب في العاصمة (راندا) بإجازة في الفلسفة ثم وفي سنة ١٩٨٦ ناقش رسالة ماجستير حول قائد ثورة ١٩١٧ السوفياتية عنوانها « استكشاف لينين للإبستيمولوجيا الجدلية وإسهامه فيها». وعلى الرغم من أن شان يرى في نفسه ماركسيا لا غبار عليه، وبعد سبع سنوات من الانغماس العميق في الفلسفة المادية الماركسية السوفياتية، فإن حماسه لأكثر التخصصات تبجيلا خَفَتَ. هو يفسّر الأمر قائلا: « في ذلك المستوى (سنة ١٩٨٦) أحسست أن الفلسفة بالغة التجريد. ومنذ ذلك التاريخ صارت الفلسفة بالنسبة إليّ غير قادرة على حل المشاكل (الملموسة-الاجتماعية).

وعليه، وبعد وقت وجيز من مغادرة راندا تحول شان إلى علم الاجتماع، ذاك التخصص الذي كان على كل حال ملموسا أكثر من الفلسفة ولم يُعَد له الاعتبار إلا منذ ثماني سنوات آنذاك، أي سنة ١٩٧٨. كان ذلك مسعى خطرا ولا شك، ولكن علم الاجتماع كان كذلك شيئا جديدا ومجالا معرفيا غير معروف يوفر إمكانية الاستكشاف الفكري في ما يتجاوز حدود الثالوث المقدس للماوية-الماركسية-اللينينية. والأهم من ذلك هو أن نُخَب الدولة ومثقفي زهي كينغ من أمثال شان كانوا ينظرون إلى علم الاجتماع على أنه الأداة المثلى لمجابهة مَهَمَّة التحديث الوطني الهائلة وإنجازها.

على هذا الأساس، من داخل جدران الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية (أ ص ع اج)، وفي معهد علم الاجتماع، عمل شان باحثا متفرغا في ما بين ١٩٨٨ و١٩٩٨.

>>

خلال حقبة دينغ كسياو بينغ، سرعان ما تحولت أ ص ع اج التي كانت تأسست سنة ١٩٧٧، وبوصفها مجموعة التفكير التي تديرها الدولة الصينية، إلى محلّ الثقة الفكرية الأبرز لدى اللجنة المركزية ومجلس الدولة معوضة أكثر مؤسسات الحزب الشيوعي الصيني (ح ش ص) قوة بمعطياتها العلمية الاجتماعية ومعرفتها الضرورية لصياغة السياسات (على سبيل المثال تجاه النقابات، والمنشآت الخاصة والهجرة والبطالة).

خلال السنوات ١٩٩٠ وعلى أثر مذبحة ساحة تيان آن مين، ظل شان في أ ص ع اج ولكن، ومثلما كان عليه حال العديد من المثقفين الصينيين، أخذت علاقته بعلم الاجتماع والدولة بالتغير. وفيما واصل الاضطلاع بأدوار أساسية في معهد علم الاجتماع في البعض من أهم مشاريع البحث العلمي الاجتماعي لحقبة الإصلاح، انجذب شان أكثر فأكثر نحو حلقات مثقفين خارج أ ص ع اج. في بداية السنوات ١٩٩٠، صادق كلا من هوا يوهوا وسان ليبينغ (والأخير يعتبر ألمع علماء اجتماع هذا الجيل) واشترك معهم في مختبر سان «للتاريخ الشفوي حول تجربة الصين الشيوعية». ثم وفي سنة ١٩٩٧، في عمر الثالثة والأربعين، أنهى شان رسالته للدكتورا في موضوع «سوسيولوجيا الاقتصاد الجديدة وإصلاحات السوق لما بعد ١٩٧٨». في نفس تلك السنة صار رئيس تحرير البحث العلمي الاجتماعي، وهي واحدة من أهم مجلات علم الاجتماع في الوطن الصيني الأم (تطلق التسمية لتمييز ما يعرف بجمهورية الصين عن بقية الوطن الصيني الذي يشمل إقليم ماكاو وجزيرة هونغ كونغ، وفي مقابل جمهورية تايوان- المترجم). طوال عهدته رئيسا للتحرير في المجلة عمل شان بنشاط لا على تطوير نوعية المقالات المنشورة في المجلة فحسب بل دافع كذلك، على الحد الأدنى من استقلال الاختصاص تجاه ح ش ص.

ثم وبعد مغادرة أ ص ع اج، أسس شان يوان ونصف دزينة آخرين من علماء الاجتماع قسم علم الاجتماع في جامعة تسينغهوا في بيكين. كان البارادايغم الأصلي لمدرسة تسينغهوا يقوم على علم اجتماع سان حول الحضارة الصينية الشيوعية وهو ما يسميه كلود ديبار (Claude Dubar) «الثورة الكوبرنيكية العلمية الاجتماعية الصينية». في ما يقل عن عشرين سنة، كان الاختصاص المعاد اعتباره قد تحول من عون على رسم السياسات الاجتماعية لفائدة الدولة، من علمِ اجتماعٍ اشتراكي مُرَوّضٍ، إلى تخصص قادر على صياغة بارادايغم بحث انعكاسي ومستقل يركز على دراسة تجربة الصين الشعبية مع حكم ح ش ص وكذا تجربة الحكم الصيني ذاتها في ما بعد ١٩٤٩.

على امتداد سنتيه الأوليين في تسينغهوا، امتزج اهتمام شان الإحصائي السابق بعلم الاجتماع الاقتصادي مع اهتمامه الماركسي بعلم اجتماع العمل عند دراسته للفاعلين الاجتماعيين وقدراتهم على الفعل ومقاومة تقدم قوى السوق. في ما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٤، تولى شان القيام على مشروع يحمل عنوان «تكوين مدرسة العمال المهاجرين الليلية في بايغو» والذي يهدف إلى تعليم هذه المجموعة من العمال المهاجرين ومساعدتهم على التنظّم ومشاركتهم البحث. بناء على فكرة آلان توران (Alain Touraine) حول التدخل السوسيولوجي، عمل شان على تنظير مثل هذه الممارسة في مقاله الذي عنوانه «التدخل القويّ والتدخل الضّعيف: طريقتان في التدخل السوسيولوجي[٣] وهو إسهامه العلمي الاجتماعي الأهمّ في الحقل. عند هذه النقطة أدار شان ظهره نهائيا لانشغالات الدولة حول ميلاد السوق لفائدة تركيز آكاديمي وحركي ناشط مقتصر تقريبا على «إنتاج المجتمع»، ذلك المجتمع القادر على الدفاع عن نفسه تجاه كل من الدولة والسوق.

صك مايكل بوروواي فكرة علم الاجتماع العمومي في لحظة تتوافق مع هذه الفترة الأولى من مسيرة شان المهنية. وعندما سئل عن ردة فعله الأولى عندما سمع بعلم الاجتماع العمومي كما نظّر له مايكل بوروواي، قال لنا شان:» لقد كان خلال بحثنا المنشور سنة ١٩٩٨ بعدُ في هذا الاتجاه نحو علم الاجتماع العمومي. عندها وعندما توفرت لنا الفرصة، جئنا إلى تسينغهوا لتأسيس قسم علم الاجتماع. منذ البداية احتفظنا (قسمُنا) بتقليد علم اجتماعٍ عمومي. ولئن لم يكن مايكل بوروواي قد صكّ فكرته هذه في ذلك الوقت كنا نحن بعدُ نرى بأن على علم الاجتماع أن يتدخل».

في نظر شان، كان هو وزملاؤه علماء اجتماع عموميين قبل الأوان. ولكن بالنسبة إلى هذا المثقف الصيني يتضمن علم الاجتماع العمومي تدقيقا ما هو أكثر بكثير مما تعنيه كيفية ممارسة علم الاجتماع، ذلك أن نظرية بوروواي منحت شان مفهوما فكريا ذاتيا، هويةً تسمّي وجوده السوسيولوجي تحديدا.

كانت آثار هوية شان الجديدة في حياته الفكرية قوية إلى حد كبير. منذ تحوله إلى علم الاجتماع العمومي، عمل شان بتفان على أساس النظر إلى أن رسالة علم الاجتماع هي المساهمة في إنتاج المجتمع أو التدخل فيه بحيث «تتم المساعدة على مقاومة الضغوط الصادرة عن الدولة والسوق من جهة، ومساعدة المجتمع على أن ينبثق وينمو من ناحية ثانية». على الجبهة الأكاديمية، على امتداد السنوات العشر الماضية كانت كل منشورات شان تقريبا واضحة التأثر بمايكل بوروواي وآلان توران. يلخص عنوان واحدة من آخر منشوراته «وحدة العمال والمثقفين: تدخل سوسيولوجي عابر للحواجز في فوكسون (Foxconn)» بصورة جلية الطاقة التي بها تولى شان هذا العمل. ولكن الأهم، وعلى الجبهة الفكرية، تجسد مغامرة شان الاجتماعية مع المنظمات غير الحكومية العمالية والعديد من الوسائط الإعلامية والمنصات على النت، وصناع السياسات والنقابات العمالية روحَ علم الاجتماع العمومي.

ترسل كل المراسلات إلى فرنسوا لاشابال على العنوان f.lachapelle@alumni.ubc.ca

[١] هذه المقالة مستمدة من رسالتي للماجستير وكانت بعنوان:
From Nameless Marxist to Public Sociologist: The Intellectual Trajectory of Shen Yuan in Contemporary China (University of British Columbia, 2014).

[2] See Global Dialogue 2(4), May 2012, for an interview with Sun Liping.

[3] Yuan, S. (2008) "Strong and Weak Intervention: Two Pathways for Sociological Intervention." Current Sociology 56 (3): 399-404.

> أن تكون محليا، أن تكون كونيا

بقلم بريجيت أولنباشر (Brigitte Aulenbacher) جامعة يوهانس كبلر، لينز، النمسا، عضو لجان البحث بالج د ع اج حول الاقتصاد والمجتمع (ل ب ٠٢)، الرعاية الاجتماعية والسياسات الاجتماعية (ل ب ١٩)، علم اجتماع العمل (ل ب ٣٠)، المرأة والمجتمع (ل ب ٣٢)، ونائبة رئيس اللجنة التنظيمية المحلية (ل ت م) لمنتدى ج د ع اج الثالث لعلم الاجتماع، فيينا، ٢٠١٦، رودولف ريشتر (Rudolf Richter)، جامعة فيينا، عضو ورئيس سابق للجنة البحث ج د ع اج حول العائلة (ل ب ٠٦) ورئيس ل ت م للمنتدى الثالث لعلم الاجتماع ج د ع اج،وإيدا سليسكوغ (Ida Seljeskog) عضو ل ت م للمنتدى الثالث لعلم الاجتماع لج د ع اج

لباحة الداخلية في جامعة فيينا
الصورة من جامعة فيينا

ترحب الجنة التحضيرية المحلية بعلماء الاجتماع من جميع أنحاء العالم في المنتدى الثالث لعلم الاجتماع للج د ع اج في فيينا

خلال شهر سنكون نحن اللجنة التنظيمية المحلية بصدد الترحيب بكم، الجماعة الكونية للج د ع اج في المنتدى الثالث لعلم الاجتماع للج د ع اج. فضلا عن دعوتنا لكم لزيارة الموقع الإلكتروني website نرغب في أن نير البعض من الطرق التي بها سيتظافر المحلي والكوني في المنتدى.

> في المحلي: إضاءات على الحياة اليومية النمساوية وتاريخ علم الاجتماع

سنفخر ونسعد بأن نستضيف المنتدى الثالث لعلم الاجتماع للج د ع اج في جامعة فيينا، تلك الجامعة ذات التقاليد العريقة في الفلسفة والعلوم الاجتماعية.

>>

جامعة فيينا من الخارج
الصورة من جامعة فيينا

لأكثر من عامين دأبت اللجنة التحضيرية المحلية على القيام بأعمال تحضيرية تُنجح المنتدى متلقية المساعدة من خلال مشاركة الجامعات والمعاهد العلمية الاجتماعية النمساوية في كل من إينزبروك وغراز ولينز وسالزبورغ وفيينا ومن زملائنا في المجر.

نود الترحيب بكم في أن «تكونوا محليين» معنا من أجل اللقاء والتحدث واستلهام المناخ الدولي لفيينا. إضافة إلى برنامج المنتدى الرسمي، نحن نشجع ضيوفنا على مزيد التعرف على بعضهم البعض وعلى مدينة الاستقبال وبلده من خلال تشكيلة من الجولات واللقاءات السياحية والسوسيولوجية.

انضموا إلينا في زيارة خمارة فيينية تقليدية أو في جولة على القدمين في مدينتنا في قسم من أنشطتنا السياحية. من بين جولاتنا السوسيولوجية الأبرز ستكون جولتان بقيادة أدلاّء من متحف مارينثال في قرية غراماتنيوسايدل المجاورة، حيث جرت الدراسة السوسيولوجية الرائدة التي كان عنوانها مارينثال: دراسة سوسيوغرافية لجماعة عاطلين» والتي أظهر فيها كل من ماري جاهودا (Marie Jahoda) وبول لازارسفيلد (Paul Lazarsfeld) وهانس زايسل (Hans Zeisel)، في بداية السنوات ١٩٣٠ كيف تحطم البطالة الأفراد والحياة الاجتماعية.

لقد كانت النتائج التي توصلوا إليها وذلك المزيج المنهجي الذي استخدموه مُوحِيَيْن بالكثير من البحوث وهما لا يزالان مؤثرَيْن حتّى اليوم.[١]

لا يمكن فهم الميراث العلمي الاجتماعي لفيينا والنمسا إلا ضمن سياقه التاريخي والمجتمعي الأعم. فمن جهة كانت لنا فيينا الحمراء للعشريات الأولى من القرن المنصرم، ولكن، وبعد ذلك، كان المئات من علماء الاجتماع النمساويين بمن في ذلك من ذكرناهم أعلاه مجبرين على الهرب من النمسا خلال حكم النظام النازي. ويمكن للقارئ الاطلاع على العديد من التدوينات التي تعكس تاريخ الفاشية وآثارها في علم الاجتماع والمجتمع النمساويين على الرابط التالي ISA Forum blog.

> في الكوني: المعارك من أجل عالم أفضل

باعتبارنا علماء اجتماع مستضيفين للمنتدى في فيينا، النمسا وأوروبا، فإن موضوع ج د ع اج «علم اجتماع كوني والمعارك من أجل عالم أفضل»، وأجنداه الساعية إلى بناء علم اجتماع كوني تحفزّنا على أن نفكر في الكوني وفي المحلي انطلاقا من منظورنا المحلي.

فيينا المدينة الدولية بعمق تقع في قلب أوروبا ويمكن أن نجد آثارا عميقة للبلدان المجاورة في ثقافتها ومطبخها ولغتها. تستضيف المدينة العديد من المؤسسات الدولية بما فيها مقر الاتحاد الأوروبي ومقر منظمة الأمم المتحدة الفييني الذي يدعم المنتدى باعتباره حوارا دوليا. على أن موضوع مؤتمر الج د ع اج العالمي في يوكوهاما سنة ٢٠١٤ «في مواجهة عالم غير متساو» لم يفقد بعد دلالته: فبينما نستقبل علماء الاجتماع من كل أرجاء العالم للاجتماع في فيينا علينا أن نعترف بالتحديات الراهنة التي تواجه النمسا وأوروبا في تحمل المسؤولية في العمل على المساواة والحرية والعدل والديمقراطية وحقوق الإنسان. لا تزال الحرب في سوريا والكوارث والفقر في مناطق شاسعة من العالم والتاريخ الرأسمالي الاستعماري وما بعد الاستعماري المتسبب في مثل هذه الأحداث تُجبر الناس مجددا على الهرب والهجرة.

ناضل العديد من الأوروبيين من أجل عالم أفضل من خلال الاحتجاج المكثف ودعم المبادرات المناهضة للعنف ومظاهر اللامساواة. ولكن طريقا أخرى هي طريق مَفْهَمَة النمسا وأوروبا على أنّهما من قبيل المجتمع المغلق تمّ رسمها من خلال سياسات الإقصاء والعمل على تعزيز الحدود ومظاهر اللامساواة. سيكون المنتدى في فيينا في سياق لحظة تاريخية فيها تضع قضايا من قبيل اللجوء والتهجير

>>

القسري وسياسات الإدماج تحدياتٍ أمام المدن الأوروبية، وتنمو الحركات اليمينية مجددا منسقة بين محاولاتها لبعث أوروبا مغلقة في وجه اللاأوروبيين وهو ما يعيد إلى أذهاننا ذكرى أليمة لا تزال حية.

يواجه علم الاجتماع النمساوي كل هذه القضايا ولعلماء الاجتماع النمساويين ترابطات كونية قوية. ولهذه التحديات والترابطات انعكاساتها في جلساتنا العامة التي فيها سيستكشف المتحدثون من كل أرجاء العالم مواضيع من قبيل «مواجهة الأزمة متعددة الأوجه في أوروبا وخارجها»، «تجاوز الحدود والاستقطابات بين المراكز والهوامش» و» الفكر السوسيولوجي والنضال من أجل عالم أفضل».

أخيرا وليس آخرا دعت اللجنة التحضيرية المحلية وج د ع اج ناشرين محليين ودوليين لعرض كتبهم في بهو مخصص للعرض ولتنظيم فضاء يناقش فيه مؤلفو الكتب ذات الاهتمام السوسيولوجي المخصوص والعمومي أعمالهم. وسيتولى بهو العرض كذلك تأمين الإعلام حول معاهد علم الاجتماع ومؤسسات البحث وبرامج المنح النمساوية.

> لنلتقِ في منتدى ج د ع اج:

على امتداد العشرية الماضية، ركزت مناقشات ج د ع اج على الحاجة إلى حساسية إيجابية تجاه العلاقات المتبادلة بين الكوني والمحلي. وبالفعل تجد العديد من النزاعات المعاصرة أسبابا لها في الاتجاهات الكونية من قبيل سلعنة العمل والطبيعة، والأعمال والسياسات العابرة للحدود والتغيرات بعيدة المدى في أوضاع الديكتاتوريات والديمقراطيات. عندما سنلتقي في فيينا خلال شهر تموز يوليو ستكون كل هذه القضايا ضمن الأجندا، وستكون، على غرار ما يقوم به علماء الاجتماع في كل أرجاء العالم، محل نقاش من خلال تمظهراتها الكونية والمحلية.

نحن نرحب بكم إذا من كل أصقاع الدنيا في فيينا، في النمسا، في أوروبا في منتدى الج د ع اج الدولي الثالث لعلم الاجتماع.

توجه كل المراسلات إلى بريجيت آولنباشر على العنوان
<Brigitte.Aulenbacher@jku.at>
وإلى رودولف ريشتر على العنوان
<rudolf.richter@univie.ac.at>

[1] See Richter, R. “The Austrian Legacy of Public Sociology.” Global Dialogue 5(4), December 2015, http://isa-global-dialogue.net/the-austrian-legacy-of-public-sociology/

> اللامساواة والفقر والازدهار في النمسا

بقلم كونيليا دلابايا (Cornelia Dlabaja) جامعة فيينا، النمسا، ويوليا هوفمان (Julia Hofmann)، جامعة يوهانس كبلر، لنز، النمسا، وألبان كنيخت (Alban Knecht)، جامعة يوهانس كبلر، لنز، النمسا

عُرفت النمسا منذ وقت طويل بمستوى معيشتها العالي. معدل دخلها الوطني الخام للفرد الواحد هو ٥١,٣٠٠ دولار أمريكي، بما يضع النمسا في المرتبة الثالثة عشر عالميا لسنة ٢٠١٤ (إحصائيات البنك الدولي لسنة ٢٠١٥)، فيما كانت فيينا العاصمة الأولى عالميا من حيث جودة الحياة لسنتي ٢٠١٥ و٢٠١٦. بفضل اعتماد تقليد إسكانٍ بلديٍّ مديد، تمكنت فيينا إلى حد هذا التاريخ من إحراز نوع من الاستقرار الاجتماعي. ولكن ذلك لا يعني أن كل فرد في فيينا أو في النمسا غني أو أنه في وضع مريح.

تكشف نظرة أكثر قربا من بعض المجموعات الاجتماعية المخصوصة بنية اجتماعية أكثر انقسامية وأكثر فأكثر استقطابا، إذ، وفي حين يقف ١٢ بالمائة من النمساويين على عتبة خطر الوقوع في الفقر يواجه ٣٣ بالمائة من المهاجرين غير النمساويين ذلك الخطر. ولئن كانت اللامساواة في فيينا والنمسا أقلّ حدة مما هي عليه في بعض بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (منظمة للبلدان المتقدمة التي تعتمد النظام الاقتصادي الرأسمالي الليبرالي وفيها الكثير من البلدان الأوروبية-المترجم)، فإن الأقسام الأكثر فقرا في المجتمع النمساوي خسرت الكثير منذ السنوات ١٩٩٠. ففي ما بين سنتي ١٩٩٠ و٢٠١١ تراجع الدخل المتوسط للعشرين في المائة الأفقر في المجتمع النمساوي ٤٧ بالمائة من قيمته فيما تزايد معدل دخل الواحد في المائة الأغنى بستة عشر في المائة. في العموم تتصف النمسا بلاتساو عال في توزيع الثروة والملكية حيث يبلغ مؤشر جيني (قياس رقمي لعدالة توزيع المداخيل في البلد الواحد تُراوح درجات قِيَمِه بين صفر وواحد بحيث يكون فيه الاقتراب من القيمة صفر دالا على عدالة أكبر في توزيع الدخل والاقتراب من واحد دالا على العكس- المترجم) ٠,٧٥ .

ما الذي يفسر مثل هذا الانقسام الصارخ في مجتمع بمثل هذا الغنى؟. يساهم النظام التربوي النمساوي في نقل استثنائي للوضع الاجتماعي ما بين الأجيال حيث يحتمل أن تتوفر إمكانية للدراسة الجامعية لأبناء خريجي الجامعات أعلى بضعفين ونصف من إمكانية توفرها لأبناء الوالدين الذين لم يرتادوا الجامعة. وإذا، ومثلما هو عليه الحال في العديد من المجتمعات، فإن مستوى الدراسة يحدّد الدخل بحيث تمثل كل سنة دراسية إضافية زيادة في الدخل بما يقارب٥,٠٤ بالمائة. ويجد المهاجرون، على الأخص، أنفسهم معوقين ضمن هذا النظام التربوي (جزئيا بسبب عدم اعترافه بالشهادات الأجنبية).

الاختلافات الجندرية ملحوظة هي أيضا. الشابات النمساويات أفضل تعليما من الشبان النمساويين ولكن لا تزال النساء ذوات دخول تقلّ بما قدره ٢٣,٤ في المائة في الساعة عن دخول زملائهن الرجال. كما أن النساء النمساويات يملكن أقل مما يملك النمساويون حيث تحوز النساء العائلات أُسَرهن ثروة تقل بما قدره ٤٠ في المائة مما يملك الرجال العائلون أُسَرهم. يرتبط هذا التفاوت الجندري بنظام الرعاية النمساوي الذي يمكن وصفه بأنه «محافظ» مُعزّزا للتقسيم الجندري للعمل من خلال الارتباط بالتحويل النقدي. ويضع النقصُ في مراكز رعاية الأطفال والمعايير العائلية التقليدية معظم وزر التوفيق بين العمل والحياة العائلية على كاهل النساء.

تعزز سياسة سوق العمل النمساوي أكثر فأكثر المرونة وتطبيق برامج العمل الرعائي وهو ما رسخ مظاهر اللامساواة القائمة حيث يكون المهاجرون والنساء أكثر عرضة لقبول الأعمال متدنية الأجور والهشة. ويمس معدل للبطالة بطيء ولكنه متصاعد، ذوي الكفاءات المتدنية والمهاجرين بصفة أخص.

وعليه فإن نظرة أكثر تفحصا تبيّن أن البنية الاجتماعية النمساوية، وعلى الرغم من استقرارها الظاهر، متزايدة الاستقطاب والانقسام على امتداد خطوط جندرية وإثنية مع اتجاه نحو التصاعد البطيء في اللامساواة الاجتماعية. ومثلما يقول مثل شعبي، كل ما هو سيء يمس النمسا ولكن سنوات قليلة بعد باقي العالم.

توجه كل المراسلات إلى كونيليا دلابايا على العنوان <cornelia.dlabaja@univie.ac.at>
وإلى يوليا هوفمان على العنوان <julia.hofmann@jku.at>
وإلى ألبان كنيخت على العنوان <alban.knecht@jku.at>

دفقات المهاجرين ظاهرة حقيقية في أوروبا، وهي تسمّى أحيانا «الهجرات الجماعية الجديدة» في الوسائط الإعلامية الألمانية اللسان (Völkerwanderung). بالأرقام المطلقة تستقبل ألمانيا العدد الأكبر من طلبات اللجوء السياسي

> اللامساواة الاجتماعية والمهاجرون

و«الحلم الأوربي»

بقلم روث أبراماوسكي (Ruth Abramowski) وبنيامين غروشل (Benjamin Gröschl) وآلان شينك (Alan Schink) وديزيري ويلك (Désirée Wilke)، جامعة باريس لودرون سالزبورغ، النمسا

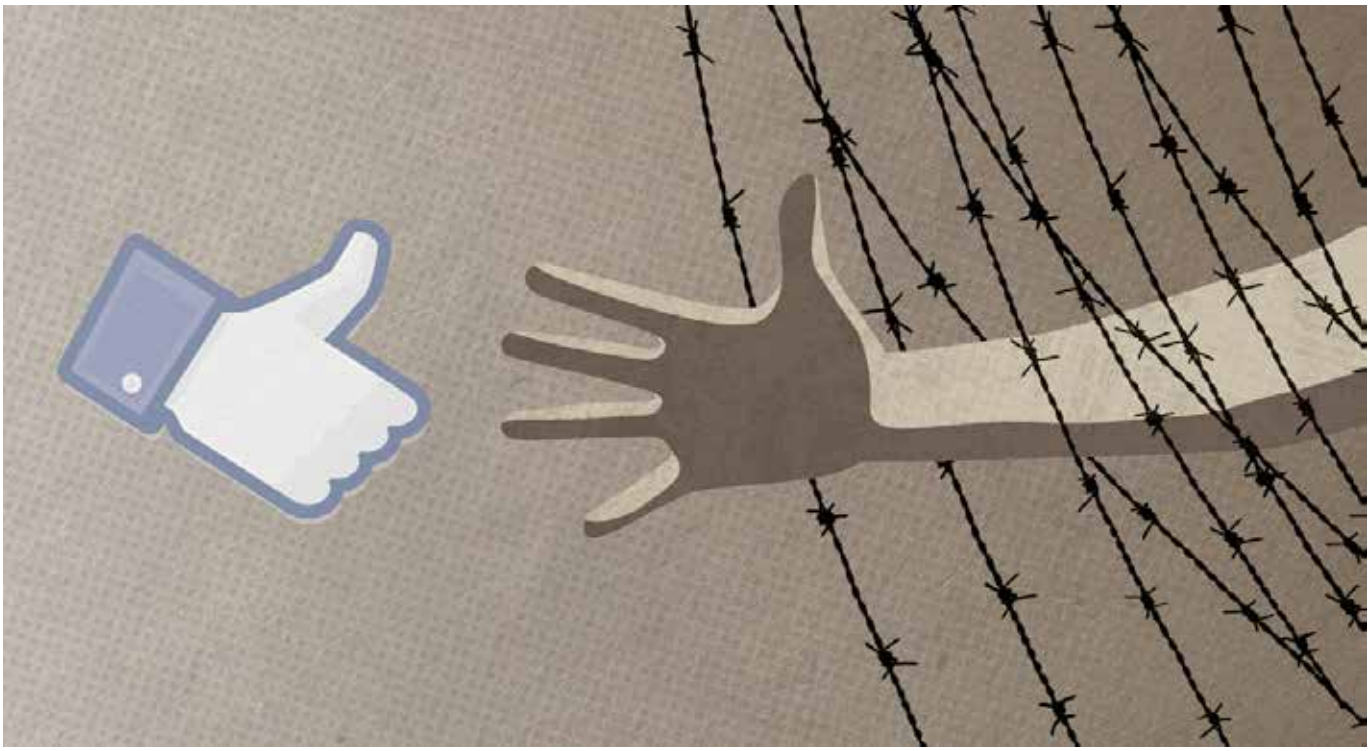

وراء خطاب التعاطف الإنساني تكمن الحقيقة الدنيئة للقيود والاسوار ومخيمات اللاجئين.
رسم اربو

دفقات المهاجرين ظاهرة حقيقية في أوروبا، وهي تسمّى أحيانا «الهجرات الجماعية الجديدة» في الوسائط الإعلامية الألمانية اللسان (Völkerwanderung). بالأرقام المطلقة تستقبل ألمانيا العدد الأكبر من طلبات اللجوء السياسي ولكن بالنسبة إلى عدد المواطنين تكون ألمانيا في المرتبة الخامسة (Eurostat). وتستقبل المجر أعلى الطلبات من حيث النسبة إلى عدد الساكنة وتأتي السويد في المرتبة الثانية فالنمسا ثالثة ففنلندا رابعة.

عمليا تجد النمسا نفسها في قلب السيل. صارت المنطقة الحدودية الألمانية-النمساوية وعلى الأخص المعبر بين سالزبورغ وفرايلاسينغ عنق زجاجة بالنسبة إلى المهاجرين الواصلين إلى أوروبا بما أوجد توترات حقيقية في المجتمع النمساوي. فمن جهة، وعلى الرغم من التذمر من أزمة المهاجرين الأوروبية والمطالبات برقابة على الحدود أكثر حزما، لا يزال الكثيرون يرون أن الحِراك الدولي جزء من الحلم الأوروبي الذي يريدون الحفاظ عليه. ومن جهة ثانية تتأتى المخاوف والتذمرات حيال المهاجرين من الأفكار المسبقة والتخمينات القائلة بأن المهاجرين منجذبون إلى المظاهر الأوربية الخلابة أكثر مما هم مدفوعون بالحرب أو اليأس.

<<

استنادا إلى مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين (م أ م ع ش ل)، هَجَر ٦٠ مليون شخص منازلهم خلال سنة ٢٠١٥. معظم المهاجرين يجدون أنفسهم مجبرين على مغادرة مساكنهم بسبب الحروب والفقر والجوع الناتج عن اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية التي تؤججها السياسات ما بعد الاستعمارية. ولكن أقل من ثلاثة بالمائة منهم يهاجرون إلى أوروبا ويمكث معظمهم في بلدان الجوار.

سنة ٢٠١٥ لم يتقدم «إلا» ٥٠,٠٠٠ شخص بطلب اللجوء إلى النمسا (إسقاطات م أ م ع ش ل، سبتمبر ٢٠١٥) بمعدل ٣٣٢ شخصا لكل ١٠٠,٠٠٠ ساكن. من بين هؤلاء يتم الاعتراف بما قدره ١١,٠٠٠ بوصفهم لاجئين فيتلقون الخدمات المدنية الأساس (٨٢٧ يورو في الشهر). وفيما ينتظرون القرار إزاء مطالبهم، ومعدّل طول مدة الانتظار ما بين ثلاثة إلى ستة أشهر، يعيشون في أحياء أو في مخيمات، ويتلقون ثلاث وجبات في اليوم (وإن لم يشمل ذلك حتى وجبة ساخنة واحدة في اليوم) ولهم سرير في المبيت. فضلا عن ذلك يتلقون منحة يومية بما قدره ١,٣٠ يويو. تدقيقا، هم يتلقون ١٢٠ يورو للكراء (تصل إلى ٢٤٠ يورو بالنسبة إلى العائلات) و٢٠٠ يورو منحة غذاء (٩٠ يورو لكل طفل). ومن المهم الإشارة إلى أنه لا يسمح لهم بالعمل بمقابل فيما ينتظرون القرار (المرجع القانوني Art. 15a B-VG, BKA-Austria).

تحدثنا مع ما يقارب ٣٠ مهاجرا في مآوي الاستقبال أو العبور الموضوعة على ذمة المهاجرين. لأغلبهم أحلام أخرى إزاء مستقبلهم إذ يحلمون بأن يكونوا جزءا من مجتمعنا، وبأن يكون لهم عمل وبأن يعملوا بجد لفائدة عائلاتهم وربما ابتياع شقة أو منزل يوما ما، أي وببساطة أن يحيوا حياة من دون خوف وجودي.

باعتبار تهرّم الساكنة والمعدل المنخفض للخصوبة في جميع البلدان الأوربية الأكثر غنى تقريبا يمكن النظر إلى المهاجرين على أنهم واهبون أملا جديدا للمجتمعات المتهرّمة حيث أن العديد منهم، بشبابهم وبمعدل الخصوبة الأعلى لديهم من معدلات الخصوبة لدى أغلب الساكنات الأوروبية، عمال أو صناع مرموقو المهارة (إسقاطات العالم السكانية للأمم المتحدة: مراجعة ٢٠١٥). على مدى طويل، يمكن لهم أن يحفظوا معاشاتنا وأنظمتنا الاجتماعية فيما يمكن لهم على المدى القصير أن يعززوا الاقتصاديات المحلية الأوروبية وعلى الأخص إذا ما تمكنوا من فرص العمل وكسب المال ودفع الضرائب.

على هذا، ومن وجهة نظر أكثر عملية يمكن لنا أن نتساءل: لماذا يخاض هذا النقاش حول ما إذا كان من الواجب ترحيل المهاجرين بدلا من التفاوض من أجل إدماجهم؟

توجه كل المراسلات إلى روث أبراماوسكي على العنوان: ruth.abramowski@sbg.ac.at
وإلى بنيامين غروشل على العنوان: benjamin.groeschl@sbg.ac.at
إلى آلان شينك على العنوان: alan.schink@sbg.ac.at
وإلى ديزيري ويلك على العنوان: desiree.wilke@sbg.ac.at

>التكافؤ الجندري والجامعة النمساوية

بقلم كريستينا بينر (Kristina Binner)، جامعة يوهانس كبلر، لينز، النمسا، وعضو لجان البحث في چ د ع اچ حول الفقر والرعاية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية (ل ب ١٩)، وحول المرأة و المجتمع (ل ب ٣٢) وسوزان كينك (Susanne Kink)، جامعة كارل فرانزس، غراز، النمسا

لطالما كان النساء والرجال غير متساوي التمثيل في الجامعات النمساوية. فلئن كان التناسب بين الرجال والنساء متعادلا تقريبا في الجسم الطلابي العام (٥٧ بالمائة إناث و٤٣ ذكور)، ليست تلك الحالة بالنسبة إلى العلماء. في صفوف الأساتذة، كانت نسبة النساء تعادل ما يقارب ٢٢ بالمائة سنة ٢٠١٣. فهل أن الإصلاح الأخير للنظام الجامعي النمساوي يوفر فرصا لتغيير اللاتساوي الجندري هذا.

>جامعة المشاريع والتدبير المتصرف في النمسا

منذ إقرار القانون الجامعي سنة ٢٠٠٢، أُدخلت أدوات تدبيرية عمومية جديدة من أجل إعادة تنظيم العلاقة بين الجامعة والحكومة. اليوم يُطلب من الجامعات أن تكون ذات مردودية مَثَلها كَمَثل الشركات على طريقة إقامة المشاريع والتدبير المتصرف. وفيما تتخلى الحكومة عن دورها السابق الذي كان يتضمن التسيير المفصّل، على الجامعات أن تتنافس مع بعضها البعض من أجل حيازة الموارد المالية والرمزية. وُهب المستشارون المساعدون صلوحيات تقريرية أكبر فيما اكتسب مزيدا من الأهمية ذوو العلاقة الخارجيون من قبيل لجان الخبراء ومجالس الجامعات. تهدف هذه التغييرات إلى بعث جامعات ذات قيادات تسييرية قوية وملامح متخصصة. ولكن هل تسعى الإصلاحات كذلك إلى تعزيز الإنصاف الجندري والسياسات الصديقة للعائلة؟

>هل هي منصفة جندريا؟

بوصفها « منظمات مستقلة» حسب ما ينص عليه القانون الجامعي لسنة ٢٠٠٢، كان على الجامعات النمساوية أن تضمن تطبيق إجراءات الاتجاه العام الجندري بما في ذلك بعث مراكز تنسيق بغية تحقيق الفرص المتكافئة بين الجنسين وتركيز مجموعات عمل بغية توفير الفرص المتكافئة للرجال والنساء ولجان تحكيم وتطبيق نظام الحصة بما قدره ٤٠ بالمائة للنساء في كل الأجسام الجامعية.

ليست واضحةً الكيفية التي بها ستكون الإجراءات الجندرية مدعومة في ظل مناويل التصرف في الميزانيات الجديدة. فلئن كانت كل جامعة مسؤولة على تحقيق متطلبات التكافؤ الجندري الجديدة فإن الموارد التي يمكن أن تخصص لذلك ودعمه من قبل القيادة يمكن أن تختلف. عموما ومهما كان من أمر، تبدو إعادة تنظيم الجامعات وأدوات الاتجاه العام نحو التكافؤ الجندري قادرة على الرفع من الفرص المتاحة للإنصاف الجندري وعلى الأخص في مجال العلم.

>أهي صديقة للعائلة فعلا؟

تعتبر المتطلبات العائلية حاجزا مهما يقف على طريق العالمات، ولذلك عملت الجامعات النمساوية على تركيز أدوات تدبيرية استراتيجية من قبيل التدقيق الذي يحمل اسم «الجامعة والعائلة» وتدعمه الحكومة. صار توفير خدمات رعاية للطفولة طريقة في تفرد جامعات مقارنة بأخرى بحيث تبدو مراكز جذب للدراسة والعمل. ولكن وفي نفس الوقت لا تزال الصور التقليدية حول الوالديْن مستمرة باعتبار نزوع مسؤولي الجامعات إلى التركيز على رعاية الأطفال من خلال استهداف الأمّهات على الأخص معيدين إنتاج صورة العائلات مختلفة جِنْسَيْ الوالدين.

تعكس التغيرات الأخيرة الحاصلة في الجامعات النمساوية تداخلا معقدا بين النزعات الاقتصادوية والمساواة الجندرية والسياسات الصديقة للعائلة التي يمكن أن توفر فرصا للمزيد من الإنصاف الاجتماعي.

ولكن من المهم الإشارة إلى أنه، ولئن أمكن أن يكون بعض الأثر لهذه الإجراءات على المستوى التنظيمي فإن الثقافات والمعايير العلمية تتضمن بعض الترجيحات المتوارثة. ومن بين هذه الترجيحات مثلا أن العلماء يبجلون العمل على كل شيء وأن على العلماء أن يكونوا متوفرين كامل الوقت، ومرنين ومركزين على العمل الآكاديمي بما يعكس معايير رجالية حول زمن العمل، وهي معايير تجعل النساء بوصفهن مسؤولات محتملات عن تقديم الخدمة الرعائية العائلية في وضع تكون فيه قدرتهن على التواؤم مع هذا المعيار أقل من القدرة التي لدى زملائهن الرجال.

توجه كل المراسلات إلى كريستينا بينر على العنوان
Kristina.Binner@jku.at
وإلى سوزان كينك على العنوان susanne.kink@uni-graz.at

> زمن العمل والنضال

من أجل عالم أفضل

بقلم كارينا آلتريير(Carina Altreiter)، فرانتز آستلتيير(Franz Astleithner) وتيريزا فيبيش (Theresa Fibich)، جامعة فيينا، النمسا

تاريخيا كان للمعركة حول زمن العمل صلة بنضال العمال من أجل الحد من استغلال قوة عملهم. كان يوم العمل بثماني ساعات هو المطلب المعلن للحركة العمالية، وحتى السنوات ١٩٨٠ قلصت معظم الدول الغربية المصنعة من امتداد ساعات يوم العمل وعدد أيامه. ومنذ ذلك التاريخ، وباستثناء فرنسا، لم يحصل تقدم ملحوظ وإن كانت الإنتاجية قد تزايدت بصفة واضحة. ولكن الأزمة الاقتصادية الكونية الأخيرة طرحت من جديد المناقشة حول التوزيع غير المتساوي للعمل. بالاستناد إلى معطيات الإحصائيات الأوروبية نناقش تطورات زمن العمل في الاتحاد الأوروبي ومناسبتها لتحدي التفاوتات الاجتماعية.

>زمن العمل وعدم التساوي:

من ناحية أولى يعمل بعض الناس في الاتحاد الأوروبي (إ أ) ساعات طوالا. فبنسب تعادل ٢٣ بالمائة عمل أناس أكثر من عشر ساعات يوميا أكثر من مرة واحدة كل شهر سنة ٢٠١٠، وعمل آخرون عملا بوقت جزئي (٢٠ بالمائة سنة ٢٠١٤) أو لم يكن لهم عمل على الإطلاق (٩,٥ عاطلون في آب أغسطس ٢٠١٥). من ناحية أولى، يمثل تكثيف العمل، والضرر البدني والنفسي والمرض جراء طول ساعات العمل والإحباط والمهانة بعض الآثار لا غير للاستقطاب الذي يمس زمن العمل الذي يهدد أسس مجتمعنا. ومن ناحية ثانية يستمر الرجال والنساء في مكابدة توزيع غير متساو لزمن العمل. أولا، لا يزال العمل كامل الوقت ولساعات طوال في اليوم الواحد «شيئا رجاليا» فيما تعمل نساء أكثر فأكثر عددا عملا لبعض الوقت في اليوم الواحد. ولئن تزايد طول يوم العمل الجزئي للرجال بما قدره ٨,٨ بالمائة بحلول سنة ٢٠١٤ في معظم بلدان إ أ الثمانية والعشرين، فإن معدل طول يوم العمل الجزئي للنساء لا يزال أرفع بثلاث مرات (٣٢,٥ بالمائة). ثانيا تقضي النساء ما يقارب ساعتين في اليوم أكثر من الرجال في عمل غير مدفوع الأجر (مثل العمل المنزلي ورعاية الأطفال). وقد زادت هذه الديناميات من النقائص العديدة التي تعتري سوق العمل على حساب النساء فضلا عن الآفاق المهنية المحدودة أمامهن وتدني معاشاتهن مما يزيد من مخاطر فقرهن عند الشيخوخة.

>هل يقلص تقليص زمن العمل من التفاوت الاجتماعي؟

تغيير معايير طول يوم العمل يناسب مطالب العديد من المستخدمين ذلك أن البحث يظهر أن ما يفوق ٣٠ بالمائة من المستخدمين في أوروبا يفضلون العمل أقل مما يفعلون الآن، فيما يفضل العديد من العاملين بوقت جزئي (١٠ ملايين عامل سنة ٢٠١٠) العمل لساعات أطول. سوف يقلص تقليص معايير ساعات العمل اليومي لكل المستخدمين من الهوة الفاصلة بين العمل كل الوقت والعمل بوقت جزئي ويشجع على المزيد من العدل في توزيع العمل المأجور والعمل غير المأجور بين الرجال والنساء. فضلا عن ذلك، من خلال تقليص عدد العمال غير المستخدمين بمعدل كاف وتقليص أسبوع العمل يمكن أن تزيد قوة المفاوضة لدى العمال وهو ما يمكن أن يساعد على مجابهة تصاعد التفاوت في المداخيل.

ولكن تقليص زمن العمل المأجور لا يعني بالضرورة التأثير إيجابا في إعادة التوزيع. إذا ما كان تقليص الزمن يهدف إلى المساهمة في مشروع تحرري فإن مثل هذه السياسات في حاجة إلى أن تعير الاعتبار إلى التحديات الماثلة فيها من قبيل تكثيف العمل وانخرام العلاقات المهنية بالتوازي مع ضرورة وجود برامج تحقق إعادة توزيع العمل غير المأجور.

توجه كل المراسلات إلى كارينا آلتريير على العنوان
carina.altreiter@univie.ac.at
وإلى فرانتز آستليتنر على العنوان
franz.astleithner@univie.ac.at
وإلى تيريزا فيبيش على العنوان theresa.fibich@univie.ac.at

علم الاجتماع والتغير المناخي

بقلم ريلاي دانلاب (Riley E. Dunlap) جامعة مدينة أوكلاهوما، الويات المتحدة، والرئيس السابق للجنة البحث في ج د ع اج حول المحيط والمجتمع (ل ب ٢٤) وروبرت برول (Robert J. Brulle) جامعة دركسل، الولايات المتحدة الأمريكية

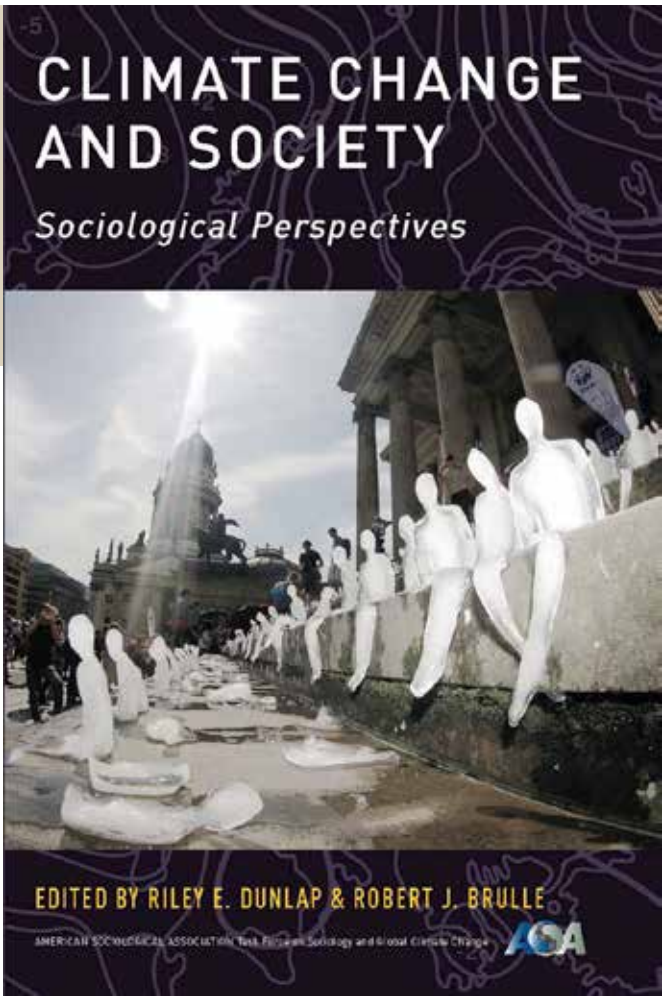

ريلاي دنلاب وروبرت برول عالما اجتماع محيط مرموقان، وهما يشغلان على التوالي منصبي الرئيس ونائب الرئيس ضمن «فريق العمل حول علم الاجتماع والتغير المناخي الكوني ضمن الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع» الذي صدر مؤخرا تقريره في صيغة كتاب تحت عنوان «التغير المناخي والمجتمع: مناظير علمية اجتماعية» (Dunlap and Brulle (editors), Climate Change and Society: Sociological Perspectives (New York and Oxford: Oxford University Press, ٢٠١٥).) ويظهر عمله الرائد الكيفية التي بها يمكن لجمعيات علم الاجتماع الوطنية أن تطور بحثا تشاركيا في قضايا ملحة اجتماعية وسياسية.

يعتبر التغير المناخي الذي يتسبب فيه الإنسان واحدا من المشاكل الأساسية في زمننا وهو، على مدى طويل، يمثل تهديدا وجوديا للنوع الإنساني. لقد قاد علماء الطبيعة التقدم على طريق توثيق ارتفاع حرارة الكون كما أن ظاهرة «الانحباس الحراري» صارت مفهومة منذ ما يزيد عن القرن. وبحلول السنوات ١٩٩٠ صار علم المناخ حقلا علميا راسخ البنيان منتجا الدلائل الأكثر وضوحا على أن العالم يشهد ارتفاعا في الحرارة يعود جزئيا إلى أنشطة الإنسان (وعلى الأخص انبعاث الكربون) مما يتسبب في آثار أكثر فأكثر سلبية على كلا النظامين الطبيعي والاجتماعي مثلما توثقه دوريا لجان التغير المناخي ما بين الحكومية (ل ت م م ب ح).

تجاه الرد المجتمعي غير المناسب للأسف على التزايد الواضح لازدياد حرارة الكون، وعلى الأخص في ما يهم التقليص من انبعاث الكربون، اعترف العلماء الطبيعيون بأن التغير المناخي «مشكل كل الناس» إذ أن ما يتسبب فيه هو سلوك الناس وهو يضع تهديدات جدية في وجه الناس كما يتطلب عملا جماعيا بغية تحسين الوضع المتعلق به. تبعا لذلك نادت ل ت م م ب ح «المجلس القومي للبحث في الولايات المتحدة الأمريكية» وعددا من الهيئات العلمية الأخرى مثل «المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية» وبرنامجه المسمى «البرنامج الدولي حول الأبعاد الإنسانية للتغير المناخي الكوني» (الذي أعقبه مشروع «مستقبل الأرض») بالمزيد من انخراط العلم الاجتماعي في البحث في التغير المناخي.

مثل هذه النداءات تدعو بالخصوص «العلماء الاجتماعيين» إلى المساهمة في الأجندات متعددة الاختصاصات التي وضعها علماء الطبيعة والهيئات الممولة الرئيسة (مثل «منتدى بلمنت» Belmont) من دون أن تعير كبير اهتمام للتخصصات العلمية الاجتماعية المخصوصة أو تستشيرها. يُستحث العلماء الاجتماعيون للمشاركة في برامج البحث السائرة الآن (والتي تصاغ على الغالب على هيئة بحث في «أنظمة متزاوجة بين الإنساني والطبيعي») وهي برامج تعالج مسائل يصوغها على الغالب علماء طبيعيون. على الرغم من صلوحيتها، تجهل مثل هذه الأعمال بالخصوص النزاعات الاجتماعية والسياسية الكبرى التي تتولد عن التفاوت في استخدام الأنظمة الطبيعية وكذا في الآثار المترتبة

>>

عن تدهور هذه الأنظمة وقليلا ما تستخدم مناظير سياسية واقتصادية نقدية.

مِثْلا بمثلٍ، توحي مثل هذه النداءات بأن العلماء الاجتماعيين يمكنهم المساعدة على « تثقيف عموم الناس» حول ازدياد حرارة الكون مع الأمل الساذج في أن يكون تزايد الفهم العام مَعْبَرًا إلى تغيير السياسات. بافتقارها إلى المنظور العلمي الاجتماعي تعامل هذه الجهود الأفراد وكأنهم هم الفاعلون الأُوَل في انبعاث الكربون غير منتبهة إلى الأعماق السوسيولوجية التي تحف بالمدى الذي تكون فيه الأفعال الفردية مترسخة في البنية الاجتماعية ومن ثم تجهل كيف يكون العمل على التقليص من الانبعاث الكربوني محكوما بديناميات اجتماعية واقتصادية وسياسية.

بصفة أعم، الجهود المبذولة حاليا من أجل إدماج المزيد من العلم الاجتماعي في البحث في التغير المناخي تتبنى نموذجيا موقفا «ما بعد-سياسي» على اعتبار ما تنزع نحوه التقارير والأجندات من نزع الصفة السياسية عن التغير المناخي. ل ت م م ح مثلا تعتبر أن التغير المناخي هو أولا ظاهرة فيزيائية يمكن حلها من خلال مزيج من التدليل العلمي والتقدم التكنولوجي والمهارات التدبيرية من دون أن تتطلب تغييرات أساسية في النظام الاجتماعي الاقتصادي ومن ثم لا تكون موضوع نزاع سياسي جدّي.

في هذا الظرف أسست الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع فريق مَهَمّة في موضوع علم الاجتماع والتغير المناخي الكوني، تتمثل مهمته في بيان قيمة التحاليل العلمية الاجتماعية للتغير المناخي. تشعر قيادة الفريق أنه عليه ألا يكتفي بكتابة تقرير للجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع (ج أ ع اج) على اعتبار أن الفرصة متوفرة أمامنا بحيث نبين قيمة المناظير العلمية الاجتماعية حول التغير المناخي لا لزملائنا علماء الاجتماع فحسب بل وإلى جمهور متلقين أكثر اتساعا بكثير. وقد تم نشر مصنفنا « التغير المناخي والمجتمع: مناظير علمية اجتماعية» في منشورات جامعة أكسفورد بوصفه نشرا رسميا للج أ ع اج وذلك خلال شهر آب أغسطس الماضي.

يلخص التغير المناخي والمجتمع حصيلة البحث السوسيولوجي والاجتماعي حول مظاهر أساسية للتغير المناخي ويضع لها توليفة. يصف ثلاثة عشر فصلا كتبها سبعة وثلاثون (٣٧) مساهما القوى التي تتحكم في التغير المناخي (مع انتباه خاص لمنظمات السوق والاستهلاك) والآثار الكبرى للتغير المناخي والجهود التي تُبذل من أجل معالجته (وعلى الأخص الآثار غير متساوية الوقع) والسيرورات المجتمعية، من قبيل ما يمثله المجتمع المدني والتمثلات العمومية والإنكار المنظم، وهي سيرورات تؤثر في الردود الاجتماعية على هذه التحديات. ثم تأتي الفصول التي تستكشف الآفاق النظرية والتجديدات المنهجية في البحث العلمي الاجتماعي في التغير المناخي لتكمّل المصنّف.

يستجيب المصنف للمناداة بانخراط أكبر للعلم الاجتماعي في معالجة التغير المناخي ويبين القيمة الفريدة للتحاليل العلمية الاجتماعية. وباعتبار القوى الفاعلة الأولى في التغير المناخي مترسخة الوجود في البنية الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية، والقيم الثقافية والإيديولوجيات والممارسات الاجتماعية، فإن الجهود من أحل التحكم في ازدياد حراة الكون ومناسبته للحال يتطلب تحليلا لهذه السيرورات الاجتماعية على مستويات مختلفة بدءا من الكوني وصولا إلى المحلي وذلك ضمن حدود اختصاصنا. الهدف الثاني من المصنف هو تحفيز المزيد من البحث العلمي الاجتماعي المستقبلي في هذه المواضيع ذلك أن لعلم الاجتماع القدرة على المساعدة على فهم التغير المناخي لا بالمساهمة في الأجندات والبرامج السارية الآن فحسب بل وأيضا من خلال وضع أسئلة بحث جديدة نستقيها من النظريات والمناظير العلمية الاجتماعية.

يمكن لدور علم الاجتماع أن يتضمن كذلك توفير النقد الاجتماعي. تتسم التحاليل الموجودة راهنا للتغير المناخي بكونها في الكثير من الأحيان محدّدة باعتقادات شبه هيمنية، إذ، وفي هذه الحقبة النيوليبرالية مثلا، يُعتقد على نطاق واسع أن السياسات ذات الأساس الراسخ في السوق هي القادرة لوحدها على توفير خيارات ممكنة للتقليص من انبعاثات الكربون. مثل هذه الدعايات العمياء تحد من اتساع الأفعال الممكنة ويمكن لعلم الاجتماع أن يضطلع بدور حيوي بتجاوزه التفكير الآحادي وما بعد السياسي على طريق مسائلة الافتراضات التخمينية المشتركة التي تهيكل مناقشات السياسات الجارية.

مثل هذا النوع من علم الاجتماع العمومي في التغير المناخي يتضمن توثيق عُسْر (إن لم يكن استحالة) إنجاز تقليص معتبر للانبعاث الكربوني فيما تتم المحافظة على المناويل التقليدية للنمو الاقتصادي، ممثل هذه النتائج السوسيولوجية يمكن لها أن توسّع من المناقشات العمومية حول السياسات المناخية. يتوجب أن يكون بعث فضاء فكري يسمح بالمزيد من المناظير النقدية حول التغير المناخي مساهمة أساسية لاختصاصنا ونحن نأمل أن ينضم علماء الاجتماع من كل أنحاء العالم إلى فريق المهمّة العامل صلب ج أ ع اج في ما يبذله من جهد.

توجه كل المراسلات إلى ريلاي دانلاب على العنوان rdunlap@okstate.edu
وإلى روبرت برول على العنوان brullerj@drexel.edu

> الحرية والعنف

في الهند

نائب رئيس حزب المؤتمر راهول غاندي مع الطلاب في جامعة حيدر أباد خلال احتجاج على موت روهيث شاكرافارتي فيمولا في حيدر أباد، يناير ٢٠١٦

ننشر في ما يلي بيانا صادرا عن اللجنة التنفيذية للج د ع اج ورسالة صادرة عما يزيد عن ٢٠٠ عالم اجتماع هندي وجهت إلى رئيس الهند بتاريخ ٠٦-٠٣-٢٠١٦. كتب النصان احتجاجا على العنف وعلى فقدان الحرية الآكاديمية في المركبات الجامعية الهندية في بداية هذا العام. وعلى الرغم من أن نشرهما متأخر عن الأحداث فإن الرسالتين ذاتا أهمية تاريخية بوصفهما تعبيرا من علماء الاجتماع على انشغالهم العميق حيال حرية التعبير في المركبات الجامعية وخارجها.

>بيان اللجنة التنفيذية للج د ع اج

نحن أعضاء اللجنة التنفيذية للجمعية الدولية لعلم الاجتماع نعبر عن تضامننا مع الطلاب والأساتذة والكتاب والمبدعين الفنانين والنشطاء المناضلين في الهند من أجل الحق في حرية التعبير والحياة والحرية في ظرف يشهد تصاعد الهجمات الشديدة والعنف الشرس ضد كل أشكال المعارضة للعنف والتمييز الأصوليين اليمينيين.

نحن منشغلون بشكل خاص حيال الهجومات الشرسة ضد الأقليات وضرب حرية الغذاء (التي يراد الإيهام بأنه «تحريم لتناول لحم البقر») في الهند. إن تحوّل قسم كبير من الإعلام الإلكتروني إلى آلات دعائية تساند القومية الأغلبية اليمينة والعنف المنهج الذي يطال المثقفين والطلاب والمحامين من خلال نقل للأحداث وتصوير لها غير إيتيقيين غير مسبوق ومثير للانشغال البالغ. إن وضع الطلاب المنحدرين من مجموعات اجتماعية هشة وعلى الأخص من جماعة داليت- باهوجان وطلاب الأقليات موضوع لانشغالنا البالغ هي أيضا.

في سياق يتسم بمعاداة الفكر وهجومات الأغلبية على المحاولات الفردية والجماعية لخوض المناقشات والنقد الاجتماعي داخل مؤسسات التعليم العالي وكذا خارجها، تكون مهمتنا بوصفنا أعضاء في منظمة مهنية على غاية من الخطورة. بوصفنا علماء اجتماع نحن نؤمن أن الاستخدام غير المحدد لتهمة المعارضة لقمع التفكير المنشق وحرية التعبير يؤدي، بتعابير أمارتيا سين، إلى التسامح مع اللاتسامح.

نحن نتبنى العريضة الموالية التي وجهها أكثر من ٢٠٠ عالم اجتماع هندي إلى رئيس الهند محتجين على الهجومات المقترفة ضد عالمي الاجتماع الأساتذين فيفك كومار (Vivek Kumar) وراجيش ميسرا (Rajesh Misra) من قبل طلاب ينتمون إلى حزب بهارتيا جاناتا الحاكم.

إن الهدف من إقامة الجامعات هو توفير فضاء للنقاش الحر والتعلم المتبادل. إن الاضطراب المتصاعد داخل المركبات الجامعية والانتقاص من فضاء النقاش المفتوح والحر وعلى الأخص عدم التسامح مع معارضة أجندات هيندوتفا (المنظومة الفكرية لليمين القومي الهندي والتي جعلها حزب بهارتيا جاناتا الحاكم في الهند حاليا إيديولوجيته الرسمية منذ ١٩٨٩) موضع انشغال بالغ للجماعة السوسيولوجية الدولية المتكونة من علماء الاجتماع الملتزمين بالحريات الأساسية وحرية التعبير. إن انتحار روهيث شاكرافارتي فيمولا (Rohith Vemula، (في سن السادسة والعشرين- المترجم)) طالب الدكتورا في مدرسة العلوم الاجتماعية في جامعة حيدر أباد خلال شهر كانون الثاني جانفي من سنة ٢٠١٦ (وهي الحالة التاسعة لانتحار طالب دكتورا في هذه الجامعة ينتمي إلى جماعة داليت باهوجان (وتعني التسمية «المقموعين» وهم من الجماعات المنبوذة التي توضع رسميا في الهند تحت عنوان «الكاست المُجَدْوَل» وتؤلف حسب الإحصاء الرسمي الهندي لسنة ٢٠١١، مجموعةً إلى ما يمسى «القبائل المُجَدْوَلَة، ربع ساكنة الهند- المترجم))، على أثر طرده من مبيت الطلبة مع أربعة آخرين وبعد أن كان عرضة للمقاطعة الاجتماعية داخل المركب الجامعي، لعلامة على عمق ترسخ جذور التمييز المنهج ومدى مأساوية الضرر الذي يتسبب فيه. وفيما تزايد القلق في المركبات الجامعية على امتداد البلاد على مر السنوات الأخيرة نتيجة لتزايد حضور الطلاب المنحدرين من المجموعات الاجتماعية الهشة ضمن التعليم العالي فإن وفاة روهيث فيمولا ألهبت احتجاجا غير مسبوق داخل البلاد وخارجها وفي صفوف الطلاب بصفة خاصة، وعلى الأخص طلاب داليت باهوجان الذين يكابدون حمل الوزر بالغ الثقل لأكثر أشكال التمييز مكرا في النظام التعليمي.

نحن نثمن وندعم جهود الأساتذة والطلاب في العديد من المعاهد الصغيرة والجامعات على امتداد الهند في مساءلة التمييز المنبني على الكاست ومحاباة الأغلبية من خلال الدفع نحو فهم الفلسفات والعوالم

>>

المناهضة للكاست داخل المؤسسات الآكاديمية وخارجها وفي وجه الهجومات الشرسة التي يقترفها اليمين. ليست تجربة الكاتب التاميلي المعروف بيرومال موروغان (Perumal Murugan)، زميلنا الأستاذ الذي وجد نفسه مجبرا على مغادرة مدينته والانتقال إلى عاصمة الولاية، إلا مثالا من بين أمثلة أخرى.

كما نحتفي بالبلاغة والفهم العميق الذين برهن عليهما الباحثون الشبان مثل روهيث والكثير من أمثاله الذين طوروا نقدا متماسكا لسياسات هندوتفا وآثارها البعيدة صانعين تقليدا جديدا للاحتجاج مستلهمين في إبداعٍ التنوع الثري لأشكال المقاومة في شبه القارة الهندية.

نشمل بمساندتنا نضالات الطلاب والأساتذة في جامعة جواهر لا نهرو ونمتدح جهودهم التي يبذلون من أجل استدامة نقاش عمومي حول مسألة القومية المعقدة من خلال قراءات مفتوحة. نسجل تثميننا لانخراطهم في البناء على نضالات روهيث فيمولا والطلاب والأساتذة من أمثاله من المركبات الجامعية على امتداد البلاد واضعين علامات جديدة على طريق تحقيق علم اجتماع تحويلي يسائل حدود الاختصاص وأشكال الإقصاء داخل مؤسسات التعليم العالي ومن ثم يبني جسورا بين الأكاديميا والعالم من حولها.

>رسالة من علماء اجتماع الهند إلى رئيس البلاد في ٠٤-٠٣-٢٠١٦

فخامة براناب موكرجي،
رئيس الهند،
راستراباتي نيواس،
نيو دلهي،

العزيز فخامة (يمكن للكلمة المستخدمة في السنسكريتية أن تكتب بالأحرف العربية على النحو التالي «شري» وهي تعني «المنير، باعث الأشعة»- المترجم) براناب موكرجي

نحن علماء الاجتماع الممضين أسفله، بمن فينا من الأساتذة والباحثين العاملين والمتقاعدين من الجامعات والمعاهد على امتداد الهند، نشعر بقلق بالغ إزاء الأحداث الجارية في البلاد ونشعر بالحاجة الأكيدة إلى إصدار البيان التالي:

يضمن الدستور الهندي لكل المواطنين الحق في اعتقاداتهم وفي التعبير السلمي عنها. نحن نؤكد بشدة استقلالية الجامعة والأكاديميا بوصفها مواقع مهمة لممارسة هذا الحق. وعليه فنحن نشعر ببالغ الانشغال إزاء تنامي الهجومات على الطلاب والمدرسين وأطقم العديد من الجامعات من قبل منظمات يبدو أنها تتمتع بمساندة السلطات والشرطة. يتعرض الطلاب والمدرسون لسوء المعاملة والهجوم والتهديد من أجل أفكارهم ومواقفهم فيما يبدو أن المهاجمين ينعمون بالحصانة ضد القانون.

نحن نكتب لكم على وجه الخصوص دعما لزميلنا الأستاذ فيفك كومور (من جامعة جواهر لال نهرو) والأستاذ راجيش ميسرا (جامعة لاكناو Lucknow). لقد تعرضت كلمة الأستاذ كومار التي ألقاها بوصفه مدعُوّا في ٢١-٠٢-٢٠١٦ إلى مناسبة أقامتها جامعة غواليور إلى الإنهاء العنيف من قبل آ.ب.ف.ب («آخيل بهاراتيا فيدياريتي باريشا» أي اتحاد عموم طلاب الهند-وهو اتحاد يتبع الحزب اليميني «راشتريا سوايامسيفاك سانغ» ويعمل بالتعاون مع الجناح الطلابي للحزب الحاكم الذي يُسمّى «بهارتيا جاناتا يوفا مورشا»- المترجم). كما أن الأستاذ ميسرا تلقى تهديدا من آ.ب.ف.ب على الأرجح على توليه يوم ٢٣-٠٢-٢٠١٦ على صفحته على الفايسبوك إعادة نشر مقال كان نشر على صفحات صحيفة وطالبته سلطات الجامعة بتفسيرٍ حياله عوضا عن أن تطلب التوضيح من المهددين.

إننا نؤكد على أن تكون للجامعيين الحرية في التحدث والكتابة والتفكير في القضايا الاجتماعية وأنه يتوجب ألا تلجم أصواتهم. المس من حرية الجامعيين مناقض للمصلحة القومية على اعتبار نسفه لقدرتنا الجماعية على فهم مجتمعنا المتنوع وتحليله. كما نعيد التأكيد على إيماننا بقوة التقاليد الآكاديمية التي منها تغذت مختلف المناظير الآكاديمية النقدية تلك التي أثرت الحركة الوطنية وكذا الخطاب العمومي في الهند المستقلة.

>الكتابة البحثية:

المنطق والممارسة

بقلم راوين كورنيل (Raewyn Connell)، جامعة سيناي، أستراليا، عضو لجنتي البحث في ج د ع اج حول المرأة والمجتمع (ل ب ٣٢)، والتحاليل المفهومية والاصطلاحية

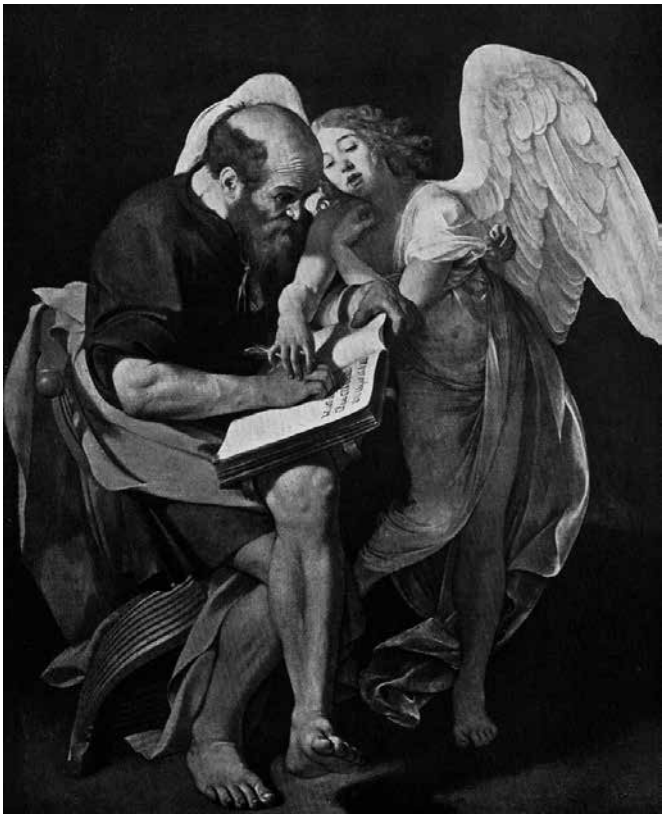

القديس متا يكتب إنجيله بإلهام من ملاك

>أساطير وحقائق

أسطورتان كبيرتان تشوهان تصوركم للكتابة، واحدة قديمة وأخرى جديدة. تنظر الأسطورة القديمة إلى الكتابة على أنها مجرد مسألة عبقرية وإلهام. يجلس (تجلس) من تلقى (تلقت) المَوْهِبَةَ اللَّدُنِيَّةَ (لفظ يستعمل في العربية للإشارة إلى كل ما «يُقذف» في الفهم إلهاما بلا استدلال ولا استنباط- المترجم) في صباح رائق ماسكا (ماسكة) بالقلم، فتهمس جنية عبقر (عبقر أو العَبْقَرُ موضع زعم العرب القدامي أنه من أرض الجن ونسبوا إليه كل شيء عجبوا من حِذْقِهِ أو جَوْدة صنعته وقوّته-المترجم) في أذنه(ا) فينبجس نص رائع. لا أحد يعلم كيف. كل ما نستطيعه إزاء ذاك هو إطلاق شهقة إعجاب وعقد الأمل في أن تكون جنية عبقر في الموعد في المرة القادم فتهمس في آذاننا.

الأسطورة الثانية أقل شعرية. لقد استنبتت في عقول المدبّرين المتصرفين النيوليبراليين عاكسة هَوَسَهم بالمنافسة. حسب هذه الأسطورة، ليست الكتابة إلا منتوجا يعد للسوق، يصنعه الأفراد ويبيعونه خلال صراعهم التنافسي حول تحقيق الإنجازات. ويتمثل الغنم الأكبر في معنى الصيت والترقي في استهداف المجلات الأكثر تكرارا في الشواهد.

تعكس الأسطورتان ما يكفي من الحقائق بحيث تبدوان قابلتين للتصديق، أحيانا. أغلب ما يُكتب يكون في الحقيقة ثمرةً لجهد فرد يجلس وحيدا إلى قلمه أو حاسوبه مُنْهَمًّا بتوليد الأفكار. والحقيقة أن الكتابة البحثية تتجه أكثر فأكثر إلى أن تبلغ النشر من خلال صناعة تنافسية ومُسَلْعَنَةٍ.

ولكن كلا الأسطورتين تشوهان حقيقة الكتابة بطُرق خطرة. كلاهما تعتبران ما هو في الحقيقة سيرورة اجتماعية بأتمّ معنى الكلمة عبقرية خاصة أو إنجازا فرديا. كلاهما تتناسيان أن الفعل الكتابي الحقيقي يتعلق بالتواصل. وكلاهما لا تنتبهان إلى أن الكتابة البحثية، في أيّ اختصاص كانت، جزء من سيرورة جماعية تهدف إلى صنع المعرفة وتيسير جَوَلانها. أهمية الكتابة تكمن، في علم الاجتماع أو في أي اختصاص آخر، بالضبط في أنها ذات موقع مركزي في تلك السيرورة، ولا تكتسب العديد من سمات الكتابة البحثية دلالتها التي تبدو لشباب الباحثين إلا عندما نعتبر الأبعاد الاجتماعية لصنع المعرفة.

لا يمكن فهم سياسات الكتابة إلا من خلال التفكير في المؤسسات الاجتماعية والبنى التي تشترك فيها. وتشمل تلك المؤسسات والبني «جداول ترتيب» المجلات وتسويقها، ومشكل العمل الهش في صفوف عاملي الفكر، وهرميات الاعتراف الكونية، والصيت والموارد واستخدامات الإنترنت ومخاطرها ومهمة إضفاء الصبغة الديمقراطية على سيرورة إنتاج المعرفة وجَوَلانها.

>مقاربة للكتابة:

إن مفتاح فهم المسألة هو الاعتراف بأن الكتابة شكل من العمل الاجتماعي. هي عمل ويمكننا التدليل على ذلك حتى بالنسبة إلى أبرع النصوص الأدبية. من المفيد تطبيق أفكار نستقيها من علم الاجتماع الصناعي في التفكير في الكتابة. من نتائج ذلك أنه يشجعنا على التفكير في قوة العمل التي تجند في ذلك من حيث تركيبتها وأجورها وظروف تشغيلها، والتكنولوجيات والموارد الأخرى المستخدمة والإشراف والاستقلالية.

الكتابة، بالطبع شكل متخصص من العمل. وهي على الأخص عمل تواصلي ولذا يكون من المفيد أن نطبق عليه أفكارا نستقيها من علم اجتماع التواصل. من بين نتائج ذلك تشجيعنا على أن نفكر في متلقي أي منتوج كتابي، والكيفية التي بها يتم الوصول إلى ذلك المتلقي وما تجلبه الكتابة إلى قارئها. من بالغ الأهمية بالنسبة إلى الباحثين التفكير في من يكتبون لهم على اعتبار أن الانتباه إلى ذلك يهندس الكتابة ذاتها.

الكتابة البحثية نوع مخصوص من التواصل وذاك أيضا مما يتطلب الانتباه. هي جزء من سيرورة جماعية لصنع المعرفة ولذا من المفيد أن نطبق عليها أفكارا نستقيها من علم اجتماع المثقفين وعلم اجتماع المعرفة (على ما انتهت إليه إعادة هندسة هذه الحقول في الأزمنة ما بعد الاستعمارية). للعلاقات التي ينسجها الكاتب بمن كانوا قبله ومن سيأتون بعده من العاملين في نفس المجال أهمية وكذا هي الإبستيميات وأطر المعرفة التي يستند العمل إليها.

بالاستناد إلى هذه الخلفية، يتيسر لنا النظر إلى الكتابة البحثية لا على أنها سر غامض بل على أنها سيرورة عمل قابلة للفهم. الأجناس المختلفة التي تتضمنها سيرورة العمل تعني وجود متلقين مختلفين وأساليب مختلفة. مَثَلها كَمَثَل أشكال أخرى للعمل تتطلب الكتابة مهارات يمكن تعلمها وتجويدها. مثلها كمثل أشكال أخرى من العمل هي تتطلب توفر عنصر الإبداع والغائية وهما الأهم في التفكير الانعكاسي والمناقشة.

على امتداد السنوات الإثني عشر الماضية كنت أشرف على ورشات كتابة وجها لوجه في العديد من الجامعات والمؤتمرات. ليست تلك هي الورشات التي تعلّم المشاركين كيف يعملون على تسليم منتوج تنافسي واستهداف مجلة مرموقة. بل هو العكس تقريبا. تنبني الورشات على الأفكار التي كنت أبرزتها للتو ومفادها أن صناعة المعرفة المنظمة سيرورة، وأنها ذات سمات تعاونية اجتماعية متضمنة وأن الكتابة مركزية في هذا المشروع الواسع.

>دليل مختصر للكتابة البحثية:

خلال الأشهر القليلة الماضية، تمكنت من استجماع الأفكار التي انبثقت عن الورشات التي ذكرت في سلسلة من التدوينات تمكنت الآن من إعادة ترتيبها ونشرها في كتيب إلكتروني موزع على صيغة «المشاع الإبداعي» (Creative Commons license) تحت عنوان الكتابة البحثية: نصائح في المبادئ وفي الممارسة. ويمتد الكتيب على ٤٢ صفحة (بما فيها الرسومات) ويمكن تنزيله مجانا من موقعي الإلكتروني على العنوان http://www.raewynconnell.net/p/writing-for-research.html

يمكنكم تنزيل النص وترويجه لدى كل من يقدر على استخدامه، وهو مجاني إعادة النسخ في غير الغايات التجارية.

أناقش في الكتيب قضايا أساسية حول الكتابة وأجناسها، وإجرائيات كتابة مقال لمجلة علمية، مستندة إلى ممارستي بوصفي كاتبة وكذا قضايا أساسية في سياسات الكتابة. هذه هي الخطوط الكبرى لمحتويات الكتيب:

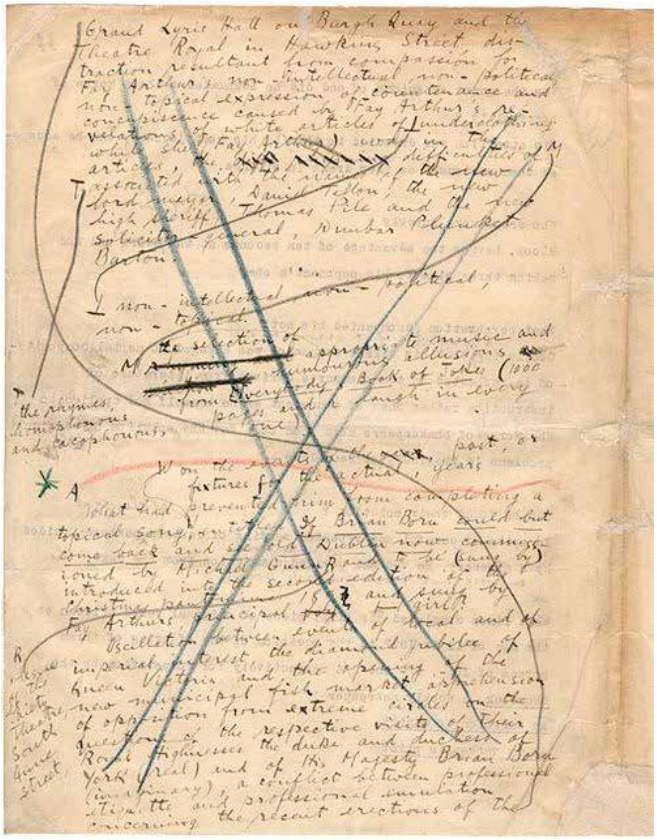

جزء مخطوطة من الاوديسا لجيمس جويس

القسم الأول: حول الكتابة
١- طبيعة الكتابة
٢- التواصل البحثي والحقيقة الاجتماعية
٣- أجناس الكتابة البحثية

القسم الثاني: كيف نكتب مقالا لمجلة علمية؟ خطوات عملية
الملخص (التنفيذي). مخطط البرهنة. المُسَوَّدَة الأولى. المراجعة. التقديم. النشر

القسم الثالث: الصورة الكبرى:
١- كتابة البرامج
٢- لماذا الكتابة؟ ما أهميتها
٣- بعض المصادر

أشجع الباحثين المتمرسين الآخرين على وضع ممارساتهم وأفكارهم موضع جولان من أجل المساعدة على بناء فهمنا للحرفة. وأنا أرحب بكل تفاعل مع هذا النص.

توجه كل المراسلات إلى راوين رونيل على العنوان raewyn.connell@sydney.edu.au

<<

تقديم الفريق الكازاخي

تكون فريق حوار كوني الكازاخي سنة ٢٠١٥ بوحي من آيغول زابيروفا وإدارتها. بتصميم مذهل نشر أعضاؤه حوار كوني على امتداد كازخستان رافعين كل تحديات الترجمة إلى اللغة الكازاخية. ويتكون الفريق من كل من:

آيغول زابيروفا (Aigul Zabirova) أستاذة علم الاجتماع ومؤسسة كرسي قسمه في الجامعة الوطنية الأوروآسيوية ل. م. غوميليوف (L.M. Gumilyov Eurasian National University) بالاستانة في كازاخستان. درست في موسكو وحصلت على دكتوراها في علم الاجتماع من معهد علم الاجتماع في الأكاديمية الروسية للعلوم (موسكو، ٢٠٠٤). تركز بحوثها الحالية على الوضع الاجتماعي-الاقتصادي للمشاريع العائلية الخاصة في كازاخستان وكيرغيستان. هي مؤلفة مشاركة للكتاب المعنون: عندما لا يكون الأجر كافيا: المشاريع العائلية الخاصة في آسيا الوسطى (فيرلاغ، ماي ٢٠١٥).

تؤمّن آيغول العديد من الدروس في علم الاجتماع الحضري والنظرية الاجتماعية، وتركز كتاباتها أولا على سياسات الهوية في الحقبة ما بعد السوفياتية والتحضر والهجرة في آسيا الوسطى. حصلت على العديد من الجوائز والمنح العالمية ((٢٠٠٠-٠١, ٢٠٠٢-٠٣), INTAS (٢٠٠٥-٠٧), TACIS (٢٠٠٧), Volkswagen Foundation (٢٠١١-١٣), Open Society Institute (٢٠٠١-٠٣), Central European University (٢٠٠١, ٢٠٠٨)) وكذلك على منح وجوائز من وزارة العلوم في كازاخستان. حصلت على زمالات دراسية من معهد الدراسات الشرقية والأفريقية في لندن بالمملكة المتحدة (٢٠١١) وجامعة لند السويدية (٢٠٠٨) وجامعة وارويك بالمملكة المتحدة (٢٠٠٧) وجامعة إنديانا بالولايات المتحدة (٢٠٠٢). هي عضوة بالجمعية الدولية لعلم الاجتماع منذ سنة ٢٠١٠.

بيان سماغامبت (Bayan Smagambet) أستاذة مشاركة في قسم علم الاجتماع بالجامعة الوطنية الأوروآسيوية. درست في آلماتي وحصلت على شهادتها في علم الاجتماع من جامعة الفارابي الوطنية سنة ١٩٩٨. تؤمن دروسا في تاريخ علم الاجتماع وعلم الاجتماع الاقتصادي. تركز اهتماماتها البحثية على التفاوت الاجتماعي وسوق العمل. نشرت العديد من الكتب المدرسية باللغة الكازاخية منها «تاريخ علم الاجتماع»، «علم الاجتماع الاقتصادي»، «التاريخ الاجتماعي»، وما يقارب العشرين مقالا.

عادل رودينوف (Adil Rodionov) محاضر في قسم علم الاجتماع بالجامعة الوطنية الأوروآسيوية. وهو يعمل أيضا في واحد من فرق التفكير الكازاخية «معهد الاندماج الأوروآسيوي». تحصل على دكتورا في علم الاجتماع من الجامعة الوطنية الأوروآسيوية (٢٠٠٩). كان زميلا باحثا في الجامعة المركزية الأوروبية (بودابست، المجر، ٢٠١٣-٢٠١٤). مجالات اهتمامه تتركز في حقول الشبكات الاجتماعية، والمجتمع المدني وتاريخ العل(و)م الاجتماعي(ة). مشروعه البحثي الراهن يركز على شبكات المنظمات الحكومية الكازاخية. يمكن الحصول على ملخص للمشروع على العنوان: http://e-valuation.kz/social_capital_en.html

مادياربيكوف غاني (Madyarbekov Gani) يدرّس علم الاجتماع في قسمه بالجامعة الوطنية الأوروآسيوية حيث حصل على شهادة الماجستير في علم الاجتماع سنة ٢٠١٠. يدرّس النظرية السوسيولوجية، والبنية والتنضيد الاجتماعيين، وعلم الاجتماع الاقتصادي، ونظريات النخبة، وعلم اجتماع الهجرة ومقدمة في علم الاجتماع. هو حاليا مهتم بديناميات السلطة في مواقع العمل ومختلف أشكال التحكم المتصرف في العمل وكذا النظرية الماركسية.